حـــوار كـــونـــي

٤.١

٤= أعداد في السنة في ١٤ لغة

ترجمة : منير السعيداني

تصميم : ربيع محمصاني

حوار مع سيمون كلارك

تجاوز علم الاجتماع

آلان توران

أربعون سنة بعد الانقلاب الشيلي

مانوال أنطونيو غاريتون

الديمقراطية الاجتماعية الأوروغوانية

فيليب أروسينا,
آدريانا ماريرو وليانْدرا بيريرا,
ماركوس سوبرفيال
وماريلا كوينونس,
دييغو إ. بينيرو

الفورة اليمينية المجرية

غيورغي شيبلي,
إيستر بارتا,
غيورغي لينغييل

> جنوب أفريقيا: النساء المنجميات والذات الجوفية السحيقة

> ساحل العاج: الهاتف الجوار رأسَ مال رمزيا

>اجتماع الجمعية الأوروبية لعلم الاجتماع

> البيان الختامي المتبنى في المؤتمر التاسع والعشرين للجمعية الأمريكية اللاتينية لعلم الاجتماع

> التغير الاجتماعي والعصر البَصْمِيّ

> فريق حوار كوني الروسي

النشرة الأخبارية

العدد ١ من السلسلة ٤ -آذار ٢٠١٤

www.isa-sociology.org/global-dialogue/

GD

International Sociological Association

> الافتتاحية

ردود على النيوليبرالية

ينجو من السوق بما أنها دخلت مجالات كانت قبل محمية. تحوّل العمل من نشاط خلاّق إلى حبل للنجاة أقل تأكّدا، ومن وسيط للتبادل صار النقد وسيلة لتحصيل مال أكثر من خلال الإقراض والمضاربة بالقروض صانعا دائنين أثرياء في هذا القطب ومدينين مفقرين في القطب الآخر، ومن مصدر لاستدامة الحياة صارت الطبيعة (الأرض والماء والهواء) مجالا لتدخل قوى الرأسمالية المدمّرة فاستحالت سلعة باهضة الثمن متسبّبة في استيلاءات عنيفة عليها، وفيما كانت المعرفة خيرا عموميا تباع الآن إلى عارضي السعر الأعلى سواء أكانوا من الطلاب الساعين إلى تحصيل المؤهلات أو من الشركات الساعية إلى تمويل البحوث. تدفع سلعنة كل عناصر الإنتاج إلى سلعنة كل شيء. يبدو أن لا حدّ للسوق.

وعلى الرغم من ذلك، تولّد الأسواق النزعات المضادة لها سواء أكانت حركات اجتماعية و، أو تعديلا في سياسات الدولة. يحوي هذا العدد أربع مقالات حول الإجابة الأوروغوانية على مأزق التوسع الكوني للسوق: سياسات إعادة التوزيع المواتية للاتحادات النقابية الضخمة أو المتولدة عنها، سياسات اجتماعية شرّعت الإجهاض والزواج المثلي والماريخوانا، والحفاظ على مستويات عالية للتعليم العمومي. من جهة أخرى، اكتسحت الرأسمالية الفلاحة محولة المجتمع الفلاحي إلى وسيلة لتحقيق التراكم. تسعى الجبهة الاشتراكية الموسعة التي تشمل أعضاء قدامى في حركة الغوار التوباماروس والتي اعتلت سدة الحكم للدورة الثانية على التوالي إلى المضي في عهدة ثانية على طريق الديمقراطية الاجتماعية وهو نهج مختلف تماما عن الطريق المحافظ الشيلي. وعلى الرغم من بروز الاشتراكية الوردية أو الانتخابية في الأرجنتين والبرازيل والإكوادور وفينيزويلا وبوليفيا فإن الديمقراطية الاجتماعية الأوروغوانية تؤكد وجودها إنسانية وناجحة في الآن ذاته.

إذا كان الأوروغواي بلدا منعزلا في أمريكا اللاتينية فإن المجر كذلك هي أيضا ضمن الكتلة السوفياتية السابقة لا في اشتراكيتها بل في شعبويتها المتسلطة بوصفها ردا ممكنا على قوى السوق المدمّرة. تصف المقالات الثلاث الواردة علينا من المجر صعود دولة مافيا يقودها فيكتور أوربان (Viktor Orbán) متعاظم القوة والمختلف عن الرئيس الأوروغواني خوسي موخيكا (José Mujica) الذي يحيا كأبسط ما يكون. في المجر تعمد النخب السياسية التي لم تكن أبدا على مثل انعزالها وقسوتها هذين إلى غلق آفاق الديمقراطية والحوار العمومي وتستهين بفكرة الطبقة على اعتبارها انحرافا شيوعيا حتى في ظل الظهور غير المسبوق للطبقة وتغذيتها للشوفينية القومية الموجهة ضد اليهود وشعب الغجر فيما يوضع الاتحاد الأوروبي موضع كبش الفداء إزاء الورطة التي يقع فيها الاقتصاد المجري.

رد بلدَان ذوا تاريخين اقتصاديين وسياسيين مختلفين على ذات الدافع النيوليبرالي باستراتيجيات سياسية متباينة. ولكن هل يكون بإمكان الديمقراطية الاجتماعية أو التسلطية الشعبوية أن تبطل الاندفاع نحو السلعنة الذي يجتاح الكرة الأرضية من غير رادع؟ هل يتطلب الوقوف في وجه النيوليبرالية حركة مضادة لا على الصعيد الوطني فحسب بل على مستوى كوني وما الصيغة التي يمكن أن يكون عليها ذاك؟ هل ستؤول مثل هذه الحركة الكونية المضادة إلى توسيع الحريات أم إلى تقليصها؟ هل يمثل مصيرا ممكنا أم أننا نتجه إلى التدمير الذاتي الجماعي؟

يمكن الاطلاع على حوار كوني في ١٤ لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع.

ترسل المشاركات على العنوان: burawoy@berkeley.edu

مقابلة لسيمون كلارك من قبل اثنين من طلابه حول التعاون الاستثنائي مع علماء اجتماع روس شباب و موهوبين ، انتجت وفرة من دراسات حالية خارج وخلال عملية انتقال السوق.

آلان تورين ، عالم اجتماع شهير دوليا، يصف أصول نظرياته و منهجيته المبتكرة والمستخدمة على نطاق واسع لدراسة الحركات الاجتماعية . يعكس هنا تفاؤله المبكر و أكثر من ذلك تشاؤمه الأخير.

كالبانا كانَابيران، عالم اجتماع وناشط كثير الإنجازات من الهند، يصل علم احتمالية تشابك علم الاجتماع والدراسات القانونية الحاسمة في السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

> فريق التحرير

محرر:
مايكل بورواوي

محرران متصرفان:
لولا بوسوتيل، أوغوستا باغا

محررون مشاركون:
مارغرت ابراهام، تينا إيوس، راكال سوزا، جينيفر بلات، روبرت فان كريكن.

مستشارو تحرير:
إيزابيلا بارلينسكا، لويس شوفال، ديك سيندوغولو، توم دوير، يان فريتز، ساري حنفي، جام خيمنيز، حبيب الله خندكر، سيمون مابادينغ، إيشوار مودي، نيكيتا بوكروفسكي، إيما بوريو، يوشيميشي ساتو، فينيتا سينها، بنيامين تجيرينا، شين شون بي، إيلينا زدرافوميسلوفا.

محررون إقليميون:

العالم العربي:
ساري حنفي، منير السعيداني.

البرازيل:
غوستافو تانيغوتي، جوليانا تونشي، بيدرو مانشيني، آندريزا غالي، ريناتا باريتو بيرتورليان، آنجيلو مارتنس جونيور، لوكاس آمارال ، سيليا آرريباس.

كولومبيا:
ماريا خوسي ألفاريس ريفادولا، سيباستيان فيلاميزار سانتاماريا، أندري كاسترو آرووخو، كاترين غايتان سانتامريا.

الهند:
إيشوار مودي، راجيف غوبتا، راسمي جين، أوداي سينغ.

إيران:
ريحانة جافادي، نجمة طاهري، حميد رضا رأفت نجاد، ساغار بوزورغي، ، فائزة خازيهزادة، شهراد ساهفاند، تارا أشغري لاله.

اليابان:
كازهيسا نيشيهارا، ماري شيبا، كوسوكي هيمونو، تاكامي، يوتاكا إيوادات، كازوهيرو إيكيدا، يو فوكودا، ميشيكو سامبي، تاكاكو ساتو، شوهي ناكا، يوتاكا مايدا،تومويوكي إيدي، يوكو هوتا، توموهيرو تاكامي.

بولونيا:
ميكولاي ميزيويسكي، كارولينا ميكولاويسكا، ياكوب روزنباوم، كريستوف غوبانسكي، إميليا هودزينكا، جوليا ليغات، آدام موللر، توماس بياتاك، آنا بيكوتويسكا، آنا رزيزنيك، كونراد سياماسكو، جوستينا ويتويسكا، صوفيا ووادارسيك، باتريسيا بندراكووسكا.

رومانيا:
كوزما روغينيس، إيلينا سينزيانا سوردو، مونيكا ألكسندرو، تليغدي بالاس، ماريان ميخاي بوغدان، آدريانا بوندور، رومانا كانتراجيو، ماريام سيهوداريو، آلكساندرا دوتو، كاتالينا غولي، آنجليكا هيلينا مارينيسكو، مونيكا نادراغ، لوسيان روتاريو، كوزما ريوغينيس، آلينا ستان، مارا يتان، إيلينا تودور، كريستيان كونستونتان فيريس.

روسيا:
إيلينا زدرافوميسلوفا، آنا كادنيكوفا، إيلينا نيكفوروفا، آسيا فورونكوفا، إيكاتارينا موسكاليفا، جوليا مارتينافيشين، إيليونورا بورتيسيفا

تايوان:
جين ماو هو.

تركيا:
آيتل كاسابوغولو، نيلاي شابوك كايا، غونور إيرتونغ، يونكا أوداباش، زينب بايكال، جيزم غونار.

أكرانيا:
زفيتلانا خوتكان أولغا كوزوفكينا، بولينا بايتسيم، ماريا دوماتشينكو، غيرنا كليافتسوفا، داريا كوروتكيه، ماريا كوتوس، ليديا كوزمسكا، آناستازيا ليبينسكا، يوليا بريماك، ميرولسلافا رومانشوك، إيرينا شوستاك، كسينيا شفيتز، ليودميلا سمولیار، أورينا ستيتسنكو، بولينا ستونوسكو، ماريا فوروتيلينا.

مستشارون إعلاميون:
آني لين، خوسي ريغيرا.

مساعد تحرير:
أبيغيل أندروز.

> في هذا العدد:

الافتتاحية: ردود على النيوليبرالية ٢

تعاون مُلْهَمٌ مع علماء الاجتماع الروس
حوار سيمون كلارك (Simon Clarke)، المملكة المتحدة ٤

علم الاجتماع بوصفه نذرا
تجاوز علم الاجتماع بقلم آلان توران، فرنسا ٧

محادثة بين القانون وعلم الاجتماع
كالبانا كانا بيران (Kalpana Kannabiran)، الهند ٩

تحديات الانتقال الديمقراطي
حوار مع مانوال أنتونيو غاريتون (Manuel Antonio Garretón)، الشيلي ١٢

> الديمقراطية الاجتماعية الأوروغوانية:

الأوروغواي في طليعة أمريكا اللاتينية،
بقلم فيليب أروسينا (Felipe Arocena) الأوروغواي ١٥

ما مدى عمومية التعليم العمومي الأوروغواني؟
بقلم آدريانا ماريرو (Adriana Marrero) وليأندرا بيريرا (Leandro Pereira)، الأوروغواي ١٧

المعجزة الأوروغوانية: إعادة التوزيع وتنامي الاتحادية النقابية
بقلم ماركوس سوبرفيال (Marcos Supervielle)، ماريلا كوينونس (Mariela Quinones)، الأوروغواي ١٩

ثورة الأوروغواي الزراعية
بقلم دييغو إ. بينيرو (Diego E. Piñeiro)، الأوروغواي ٢١

> الفورة اليمينية المجرية

بروز المجتمع المافوي المجري
بقلم غيورغي شيبلي (György Csepeli)، المجر ٢٣

قَدَر الطّبقة في المجر المعاصر
بقلم إيستر بارتا (Eszter Bartha)، المجر ٢٥

في (لا)مسؤولية النخب
بقلم اغيورغي لينغييل (György Lengyel)، المجر ٢٧

> ملاحظات ميدانية

جنوب أفريقيا: النساء المنجميات والذات الجوفية السحيقة أفريقيا
بقلم أساندا بينيا (Asanda Benya)، جنوب أفريقيا ٣١

ساحل العاج: الهاتف الجوار رأسَ مال رمزيا
بقلم جوردانا مالتون (Jordanna Matlon)، فرنسا ٣٤

> تقارير مؤتمرات

اجتماع الجمعية الأوروبية لعلم الاجتماع
بقلم جينيفر بلات (Jennifer Platt)، المملكة المتحدة ٣٦

البيان الختامي المتبنى في المؤتمر التاسع والعشرين للجمعية الأمريكية اللاتينية لعلم الاجتماع، الشيلي ٣٨

التغير الاجتماعي والعصر البَصْمِيّ
بقلم إليسا ب. ريس (Elisa P. Reis)، البرازيل ٤٠

فريق حوار كوني الروسي
بقلم يلينا زدرافيوميسلوفا (Elena Zdravomyslova)، روسياعلم الاجتماع و التغيرات الاجتماعية ٤١

تعاون ملهم مع علماء الاجتماع الروس

حوار مع سيمون كلارك (Simon Clarke)

طوال السنوات ١٩٨٠، عرف سيمون كلارك، عالم الاجتماع البريطاني العامل في جامعة وارويك (Warwick) بمساهماته النظرية وعلى الخصوص بتأويله المبتكر لماركس وبنقده للأسس الليبرالية لعلمي الاجتماع والاقتصاد الحديثين. سنة ١٩٩٠ قام كلارك برحلة حاسمة إلى الاتحاد السوفياتي ليبدأ عشرين عاماً من البحث القائم على تعاون دولي نادر. صار المحرك الأوّل لنشأة مدرسة روسية علمية اجتماعية جديدة تفحصت مجتمعا ينازع التغيّر. بمعية زميله بيتر فيبروذر (Peter Fairbrother) بنى شبكة من الباحثين الروس في معهد البحوث حول علاقات العمل التعاونية (Comparative Labour Relations Research (ISITO م ب ع ع ت). في المعهد أنتج كلارك وزملاؤه الروس مجموعة من الأعمال حللت بعناية أثر الإصلاح الاقتصادي في مراكز العمل ولدى العائلات وردود العمال ومنظماتهم. كان ذلك البحث متفردا في مستواه وبصيرته وأصالته ووضع تحديا ملحا أمام الأرثودوكسية النيوليبرالية المهيمنة. كانت إيتيقا العمل في م ب ع ع ت جديرة بالتنويه هي أيضا، ففيما كانت التبعية الهرمية صفة أساسية في المنظمات السوفياتية اجتهد كلارك في م ب ع ع ت في تعزيز إيتيقا تعاونية على أساس الثقة والصداقة وروح التعلم المتبادل. في ما يلي الحوار الذي أجراه معه اثنان من طلابه القدامي ساره آشوين (Sarah Ashwin) التي تدرّس في معهد العلوم الاقتصادية بلندن (London School of Economics) وفاليري يعقوبوفيتش الذي يدرّس في المعهد العالي للعلوم الاقتصادية والتجارية والأعمال ESSEC بفرنسا.

سيمون كلارك مع علماء اجتماع من سمارة

فاليري: منذ أواخر السنوات 1980، سافر كثير من علماء الاجتماع الغربيين إلى الاتحاد السوفياتي لمعاينة "تجربة على الطبيعة" في التغير الاجتماعي. ولكن عددا قليلا من بينهم، إن لم نقل ما من أحد منهم، بعث مؤسسة بحثية. كيف اهتديت إلى هذه الفكرة؟

س.ك: أخذنا أنا وآني فيزاكليا (Annie Phizacklea) مجموعة من طلاب جامعة وارويك إلى روسيا في مارس 1990. أخذت على الفور بالمعنى الذي اكتنزته العديد من الإمكانيات التي بدا أنها بصدد الانفتاح. التقينا لحسن حظنا سفيتلينا ناتالوشكا (Svetlana Natalushko) التي بدأت بتسيير "الدروس العلمية الاجتماعية المتقدمة" التي كانت قد أسستها غالينا ميخايلوفا (Galina Mikhalyova) في معهد الكومسمول العالي (Higher Komsomol School، والذي أعيدت تسميته بالمعهد العالي للشباب) ووضعنا برنامجا لإلقاء دروس لفائدة علماء اجتماع شبان من مختلف المناطق الروسية. في ظل غياب انتخابات ديمقراطية صارت عمليات سبر الرأي العام وسيلة بديلة بأيدي التنظيمات الاجتماعية التي تكونت في ظل البريسترويكا (وكذا بأيدي الحزب والمنظمات النقابية التي كانت تسعى للحفاظ على السلطة)، وطمح الكثير من الناشطين إلى تطوير معارفهم العلمية الاجتماعية فأتوا إلى موسكو لدراسة علم الاجتماع في محيط تقدمي إلى حدّ ما. ثم دعيتُ ثانية لإشغال أسبوع من المحاضرات خلال شهر ديسمبر وكان من بين الطلاب فاديم بوريسوف (Vadim Borisov) وأولغا رودينا (Olga Rodina) الذيْن صارا من أعمدة م ب ع ع ت. خلال شهر مارس الذي أعقب ذلك أخذنا أنا وبيتر فيبروذر ثانية مجموعة من الطلاب والتقينا عددا آخر من علماء الاجتماع الشباب كان من بينهم فاليري يعقوبوفيتش وفلاديمير (فولوديا) إيللين (Vo-lodya") Vladimir Ilyin) وبتر بيزيوكوف (Petr Bizyukov) وزرنا مواقع فاتنة وكانت لنا لقاءات باهرة مع نشطاء في الحركة العمالية البديلة.

في ذلك الوقت، كما قلتَ، كان العديد من علماء الاجتماع الغربيين آخذين بالبدء في بحوث حول الاتحاد السوفياتي ولكن أغلبهم كانوا يقصرون ميادين بحوثهم على معاهد البحث السوفياتية والمنظمات

<<

الساهرة على تنظيم التحقيقات أو على الطلبة الحاملين شهادات الذين كان بإمكانهم توفير كم هائل من المعطيات الكمية الفقيرة (حيث كانت البحوث الكيفية معتبرة غير علمية في الاتحاد السوفياتي) وكانت تقاريرهم تعيد استخدام بحوثهم القديمة. لم نكن مهتمين بتحليل معطيات من درجة ثانية مشكوك في صحتها بل كنا نرغب في أن نجري تحقيقنا نحن الخاص. كان الوقت واللغة هما الحاجزان البديهيان ولكن فاديم وفوديايا وأولغا كانوا قادرين على مساعدتنا في المقابلات مترجمين ومساعدين وقد كنا قد جمعنا بعدُ عددا من الباحثين المهتمين القادرين على إجراء دراسات الحالة الإثنوغرافية. في السنة الموالية قمنا بأربع رحلات جائلين في أرجاء روسيا بمعية فاديم وفولودايا لإجراء دراساتنا الرائدة مجرين المقابلات مع نشطاء الحركة العمالية وباحثين عن معاونين محتملين. شرحنا لمن التقيناهم أننا كنا مهتمين بإجراء بحوث إثنوغرافية تعاونية ولكن التمويل كان يعوزنا. كان ذلك كافيا لتمييز من كانت لهم غايات مادية بحتة من تلك البحوث عمن كانوا يرغبون بإيجابية في الاشتراك في المشروع لمجرد ما فيه من قيمة ذاتية. وانتهينا إلى أن ركزنا فرق بحث في موسكو وسيفتيفكار وسامارا وكيميروف بمعية قادة استثنائيين من أمثال فاديم بوريسوف، وفلاديمير إيللين، وإيرينا كوزينا (Iri-na Kozina) وبتر بيزيوكوف وفيرونيكا كابالينا (Veronika Kabalina).

لاحقا كوّنا فرق بحث في بيرم ويكاتيرنبرغ وسان بطسبرغ وإليانوفسك وإيفانوفو. وقفنا جميعنا على إنجاز البرنامج بفضل الصداقة والالتزام الذين سادا الفرق ولدى قادَتهم من دون أي إطار مؤسسي ولكننا كنا نلح دوما على التأكيد لمعاونينا أن الفضاء الذي افتتح للتنظيمات غير الرسمية على أثر تفكك الاتحاد السوفياتي ومؤسساته لن يستمر وأنهم في حاجة إلى مواطئ قدم مؤسسية في جهاتهم بالتوازي مع حاجتنا إلى هوية مؤسّسية لتعاوننا. لاحقا وبعد تجاوز العديد من العقبات البيروقراطية أسسنا معهد البحوث في علاقات العمل التعاونية (Comparative La-bour Relations Research (ISITO م ب ع ع ت) بوصفه منظمة غير ربحية ذات موارد بنكية ولجنة تسييرية ومدير وحافظ مكتبة ومنظورية تجاه للسلطات الجبائية. على أن المعهد ظل عمليا يشتغل بوصفه شبكية لاشكلية تتأسس على الصداقة والتعاون والالتزام بالبحث.

ساره: كانت البحوث الكيفية، مثلما أسلفت القول، تعتبر غير علمية في الاتحاد السوفياتي. فهل كان لأعضاء فرق المعهد تجربة إثنوغرافية أم كان عليكم تدريبهم؟

فاليري: ، على الرغم من سمعة البحث الكيفي الموصومة "باللاعلمية"، تم، على ما أذكر، تقبله بحماسة في روسيا في بداية السنوات 1990. ما المعارف التي تتصور أنك قد تكون افتقدتها لولا اعتماد المقاربة الكيفية؟

س.ك: عندما كنا بصدد وضع برنامج بحثنا ناقشناه مع العديد من علماء الاجتماع في موسكو. أكدوا أن لا وجود لعلماء اجتماع في مناطق روسيا الداخلية بل "باحثين ميدانيين" فحسب. كان علم الاجتماع منشطرا بين فلاسفة اجتماعيين وباحثين اجتماعيين. كان الفلاسفة الاجتماعيون الذين كانوا يعتبرون أنفسهم علماء الاجتماع الحقيقيين الوحيدين قد أجروا نوعا من الانتقال الممتد من الفلسفة الاجتماعية الماركسية اللينينية إلى الفلسفة الاجتماعية الغربية ولكن لم يكن من صالحهم تعيير المصداقية الخِبْرية لأية واحدة منهما. كان الباحثون الاجتماعيون يلحون على أن الطرائق الكمية (الطرائق "الصلبة") هي الحقيقة بصفة العلمية فيما يمكن أن يكون للطرائق الكيفية (الطرائق "الرخوة") بعض القيمة التفسيرية. ولكن علماء الاجتماع الأحدث سنا الذين التقيناهم وخاصة منهم من كانوا من المناطق الداخلية في روسيا أظهروا اهتماما حقيقيا بالطرائق الكيفية. كان بعض ذلك يعود إلى الإمكانيات إذ لم يتوفر إلا القليل من المال الذي يمكن أن يخصص للبحث الكمّي خارج معاهد موسكو حيث لم يكن أحد قادرا على إجراء البحث الكيفي حتى إذا كان لهم من الوقت ما يكفي. ولكن ذلك كان يعود أيضا إلى أن أملهم كان قد خاب في الاستخدام السوفياتي الذرائعي والمسيّس للبحث الكمي. لم يكن أحد يصدق المعطيات الكمية التي كانت تنشرها الوكالات الرسمية لدعم الخط السياسي الحكومي. كشف البحث الكيفي، أي ملاحظة الناس والتحدث إليهم، مستويات من الواقع لم تأت عليها المنشورات السوفياتية أبدا. بفعل ذلك كان الأمر مثيرا بالنسبة إلى علماء الاجتماع الأحدث سنا والنقديين.

عندما بدأنا أول مشاريعنا أقمنا ندوة بثلاثة أيام حول الطرائق الكيفية في استراحة تابعة لوزارة الإذاعة خارج موسكو حيث نمنا في مقصورات مثلجة من الخشب. كان محتوى رسالتنا الأساسي إلى المتعاونين معنا يلح على أن البحث الكيفي صارم وممنهج. قاد بيتر فيبرودر مناقشة انغرزت في ذاكرتي حول الوجوه التقنية في البحث الكيفي: أهمية توفر أدوات مناسبة ومواتية للتسجيل، أهمية التسجيل الفوري للملاحظات الميدانية على أثر المقابلة أو الملاحظة، الوجوده التقنية والإيتيقية في تسجيل المقابلات إلخ... كان الكل متحمسين ممسكين على الفور بالمبادئ الأساسية للبحث الكيفي.

اعتمد الجزء الأكبر من بحثنا على حالات دراسية مقارنة، حالات مؤسسات صناعية على الأخص. كان على كل فريق بحث أن يضطلع بعدد من دراسات الحالة حسب جدول متفق عليه. أقمنا ندوات ابتدائية شارك فيها كل الباحثين حددنا فيها من كان علينا أن نستجوب مثل كبار المتصرفين ومسؤولي المتاجر ورؤساء فرق العمال ومجموعة ممثلة من العمال العاديين من متجر رئيس ومن آخر ثانوي، كما قررنا أي نوع من الملاحظات كان علينا أن نسجل كأن تكون مركّزة على هيئة رئيس المتجر أو رئيس نقابة عمالية أو على رئيس فريق عمل... على أثر ذلك وضعنا دليل مقابلة لكل فئة من مصادر المعطيات وجهزنا نموذجا للتقرير الذي تتوجب صياغته لكل مؤسسة. بهذه الطريقة تحققنا، بأفضل طريقة ممكنة، من أن كل دراسة حالة كانت تجرى على ذات الأسس التي تجرى عليها الأخريات. كان كل تقرير عن كل دراسة حالة يوزع، مصحوبا بتفريغ للمقابلات وبملاحظات ميدانية، على كل فرق البحث فيناقشوه خلال اجتماعاتهم. أقمنا كل ثلاثية اجتماعات برؤساء الفرق لمراجعة مدى التقدم كما كانت تجمعنا كل سنة ندوة تضم كل المشاركين نصوغ فيها الفرضيات ونعيّرها بمقارعتها بتقارير دراسات الحالة. وخلال الندوة الختامية لكل مشروع كان على واحد أن يقدم ورقة تحليلية تشمل كل تقارير دراسات الحالة بحيث صارت تلك التقارير أساسا لمشاريع منشورات بالروسية والإنجليزية.

أشك في احتمال توصلنا إلى أية معرفة كانت من دون اعتماد المقاربة الكيفية. فرادى، كان كل الناس يعلمون ما الذي كان يجري في المؤسسات والمنظمات السوفياتية والروسية ولكن تلك المعرفة لم تكن أبدا مرتّبة ولا مصنفة بطريقة ممنهجة. من دون المقاربة الكيفية لم نكن نعلم البتة أي الأسئلة كان علينا أن نضع في التحقيق ولا الطريقة التي كان علينا بها أن نؤوّل الأجوبة. لم يكن متيسرا الاعتماد على البحث الكمي إلا في المرحلة الأخيرة من المشروع حين البحث عن قاعدة نؤسس عليها

الاستنتاجات التي نكون توصلنا إليها انطلاقا من الدراسات الكيفية. لم نكن معارضين للطرائق الكمية ولكنا كنا مشكاكين حيال المعطيات الكمية الروسية المتوفرة خاصة وأن العديد من المتعاونين معنا كانوا قد اشتغلوا محققين في تلك الدراسات وكانوا على علم بحيل السحب التي كانوا يعتمدون. كما عثرنا على تضاربات ضخمة في تلك المعطيات التي فكرنا في الاستفادة منها في بحثنا بما في ذلك أكثر التحقيقات مجلبة للاحترام.

حملنا عدم رضانا على مصادر المعطيات المتوفرة على البحث عن تمويلات لتحقيقنا الخاص بسوق العمل الذي أجريناه في مناطق كبرى أربعة سنة 1998 وأداره فاليري يعقوبوفيتش باعتماد النمذجة الصارمة وبالإشراف على إجراء المقابلات وبإجراء الاختبارات الضرورية على مصداقية المعطيات التي توفرت لدينا.

ساره: كنت أنت و م ب ع ع ت غزيري الإنتاج بطريقة خارقة حيث نشرتم ثمانية عشر كتابا و55 مقالا محكما بالإنقليزية وكذا عددا لا يحصى من المنشورات باللغة الروسية. ما كانت النتائج الأكثر إثارة في ما توصلتم إليه؟

س.ك: في البدء كنا ننظر إلى الحركة العمالية الجديدة على أنها هي منبع القيادة خلال الانتقال وكنا من خلال بحثنا نطمح إلى مساندة تطور نقابة عمالية وحركة عمالية ديمقراطيتين وفاعلتين في روسيا. اعتقد أن أغلب النتائج التي توصلنا إليها كانت محبطة أكثر مما كانت مثيرة. على أثر إشارة البدء التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي حينما بدا كل شيء ممكنا كان علينا أن نواجه سذاجتنا حيث كانت النيوليبرالية تسارع إلى اكتساح كل شيء ولم تكن مقاومة "الإصلاحات" التي دمرت حياة الناس وأمالهم أكثر من مقاومة رمزية إلا في حالات نادرة ومن دون قيادة فعلية من قبل النقابات العمالية التقليدية فيما كانت النقابات "البديلة" تنغمس في مستنقع الفساد. كان هناك بالطبع أفراد ومجموعات صغيرة قاومت ولكنهم سرعان ما كانوا عرضة لنسف القمع و أو اللامبالاة. لقد جسدت بحوثنا بطريقة حاسمة ما كنا نتوجس منه على قاعدة ماضي التجارب والمعاينات وإن كانت بعض المفاجآت قد حصلت. في واحد من أول مشاريعنا تساءلنا عما يمكن أن يمثل دافعا للعامل الروسي. اقترح سيرغي آليشيف (Sergei Alasheev) فرضيته القائلة أن "العمال الروس يحبون العمل" وهو ما بدا في البداية مضحكا ولكن الورقة البحثية التي أنتجها (ونشرت في "التصرف والصناعة في روسيا: العلاقات الشكلية واللاشكلية خلال الحقبة الانتقالية، ١٩٩٥) كانت عرضا مبهرا لبرهنته.

من منظور علمي، أظن أن أكثر النتائج إثارة للاهتمام كانت تحديد المدى الذي بلغته إعادة إنتاج الثقافة والعقلية والممارسات السوفياتية في اتجاه أفضل أو أسوأ مما كان في مجموعة من المؤسسات. في بحثنا أمكن لنا أن نرى ذلك بوجه خاص في الثقافة السارية في النقابات والتصرف الصناعي والمتاجر ولكن الظاهرة كانت قابلة للمعاينة بوضوح كذلك بفي إعادة بناء هياكل الدولة التقليدية. واحدة من أكثر النتائج صدما تولدت عن التحقيق الذي أجريناه على الحياة العائلية سنة ١٩٩٨ والذي وفر لنا معطيات كيفية فائقة القيمة بنينا عليها فرضيات متنوعة واحدة منها اقترحتها لينا فارشافسكايا (Lena Varshavskaya) من كيريموف ومفادها أن الفلاحة العائلية لم تكن وسيلة مساعدة للفقراء مثلما زعم العديد من المحللين لأن مقادير الإنفاق فيها وقتا ومالا كانت تتجاوز بكثير عائداتها، بل هي، وانسجاما مع البرهان القائل بالتواصل، أفضل نشاط لملء وقت الفراغ من أجل حال أفضل يجسد إيتيقا العمل السوفياتية، والتقدير المثالي للطبيعة وتقاليد التبادل.

تعلقت واحدة أخرى من النتائج بهيمنة المحددات المؤسسية لتمايز المرتبات على السوق وهو ما يدعم بقوة ذلك البرهان التقليدي المهمل الذي يستند على تقديرات اختصاصيي العلاقات الصناعية مقابل اقتصاديي العمل ومن شابههم والقائل بعدم قدرة اقتصاديات العمل على تفسير التقسيم العائلي بين العمل المأجور والعمل غير المأجور. بالنسبة إليّ، وبصفتي اقتصاديا سابقا، كانت تلك واحدة من أكثر النتائج التي توصلنا إليها مجلبة للرضا لأنني أعتقد أن المسؤولية الرئيسة للعلوم الاجتماعية اليوم هي تحدي ادّعاءات العلوم الاقتصادية النيوكلاسيكية ونسفها من أجل إظهارها على حقيقة إيديولوجيتها التافهة والخبيثة.

فاليري: كيف حال م ب ع ع ت الآن؟

س.ك: م ب ع ع ت مؤسسة بصدد التصفية الآن أساسا لأن الإجراءات الإدارية والمالية التي تطلبها الدولة الروسية باهظة التكاليف وقتا ومالا ولكن الارتباطات اللاشكلية لا تزال قائمة. في معنى ما م ب ع ع ت ضحية نجاحها. صار أعضاؤها مرغوبا فيهم بشدة في أرقى مواقع البحث والتدريس في الجامعات الروسية وقد ضمن أغلبهم مواقع أكاديمية يمكن لهم من خلالها مواصلة عملهم. سننظم آخر ندوات م ب ع ع ت خلال شهر مارس آذار ٢٠١٤ في مصر على الأرجح وسندعو لها كل أصدقائنا ورفاقنا. يمكن الحصول على منشورات المؤسسة على الرابط: www.warwick.ac.uk/russia.

> تجاوز علم الاجتماع

بقلم آلان توران (Alain Touraine)، معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، باريس، فرنسا،
ونائب رئيس ج د ع اج السابق، ١٩٧٤-١٩٧٨

على امتداد أربعة عقود ظل آلان توران وجها بارزا في عالم علم الاجتماع. بعد بدايته عالم اجتماع في المجال الصناعي نحت لنفسه اسما بوصفه منظرا للحركات الاجتماعية وهو ما قاده إلى صياغة الابتداع الذاتي للمجتمع وهو ما ألهم بالمقابل منهجية جديدة في التدخل الاجتماعي. هو عالم اجتماع ذو إشعاع كوني نادر باحثا على الدوام عن الحركات الاجتماعية الساعية إلى نشر الحرية والكرامة في مختلف أرجاء العالم. جرى قلمه بسلسلة من الأعمال التي باتت علامات مرجعية ومنها حركة أيار/مايو الشيوعية اليوتوبية (The May Movement of Utopian Communism (١٩٦٨),)، المجتمع ما بعد الصناعي (The Postindustrial Society (١٩٦٩))، انتاج المجتمع (The Production of Society (١٩٧٣))، الصوت والعين (The Voice and the Eye (١٩٧٨))، تضامن: تحليل حركة اجتماعية: بولونيا ١٩٨٠- ١٩٨١، بالاشتراك مع فرانسوا دوبي (François Dubet) وميشال فييفيوركا (Michel Wieviorka) ويان سترزلكي (Jan Strzelecki) (Solidarity: The Analysis of a Social Movement: Poland ١٩٨٠-١٩٨١ (١٩٨٣))، عودة الفاعل (The Return of the Actor (١٩٨٤))، ومؤخرا نهاية المجتمعات. أسّس آلان توران «مركز التحليل والتدخل السوسيولوجي» في معهد الدراسات العليا في باريس حيث درب أعدادا من الطلاب من كل أرجاء العالم.

آلان تورين

تولّدة

بداية توجهي الأولى والثابتة نحو علم الاجتماع من معارضتي لنظام تعليمي كان أكثر اهتماما بالدفاع عن معاييره هو الخاصة من الاستجابة إلى مختلف احتياجات الشباب. جسدت حالة تلمذة غريبة من افتقاد الابتهاج وعدم النجاح انتهى إلى التميز في واحد من أعلى "الامتحانات التنافسية" رفعة في البلد بحيث صرت طالبا في مدرسة ترشيح المعلّمين العليا (École Normale Supérieure) الشهيرة. بعد سنتين غادرت ذلك الموقع الرائع وأمضيت عاما شطره في السفر عبر أوروبا الوسطى وشطره الثاني عاملا شبه مختص في منجم للفحم.

دعاني جورج فريدمان (Georges Friedmann) الذي كان المحرك الرئيس لعلم الاجتماع الأوروبي الوليد إلى الالتحاق بمجموعة كانت تدرس تغيّر مواقع التشغيل الذي أدخلته التكنولوجيات الجديدة في صناعات مختلفة. كلفني بدراسة أكبر شركات صناعة السيارات الفرنسية وهي شركة رونو المؤممة (Renault). أمضيت عاما ونصف العام في دراسة تفاصيل العمل وأشكال التنظيم الصناعي على مختلف مستويات تلك الشركة العملاقة. نشرت نتائج ذلك المشروع فائق التركيز سنة ١٩٥٥ في كتابي الأوّل. في الأثناء كنت قد فزت في "مسابقة" ثانية صرت بها أستاذ تاريخ ولكن بالتوازي مع ذلك، وبفضل فريدمان، تم اختياري باحثا سوسيولوجيا بدوام كامل مع ضمان حريتي الكاملة في اختيار فريق العمل الخاص بي. قال لي فريدمان بكل طيبة: إذا ما نجحت في هذه المسابقة العسيرة حصلتُ لك على موقع باحث وإن فشلت فعلت الشيء نفسه لأننا في حاجة إلى جيل جديد من الباحثين.

إثر ذلك بسنوات قليلة قضيتها في المركز الوطني للبحث العلمي أمضيت عاما في الولايات المتحدة، هارفارد، كولومبيا وشيكاغو وسنة أخرى في الصين حيث بعثت مركزا لعلم الاجتماع الصناعي وكذا فعلت ما هو أكثر أهمية وهو الزواج من عالمة حياة شيلية شابة. أنذاك، وعندما كنت في الرابعة والثلاثين، وبعد أن انتخبت أستاذ تعليم عال في معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (وقد سميّ تسميات متعددة)، قضيت باقي حياتي في المهنة باستثناء عدد من السنوات في أمريكا اللاتينية وسداسيات مختلفة في لجنة الدراسات الأمريكية اللاتينية وبركلي و New School بنيويورك.

سنة ١٩٦٦ حملتني مناهضتي الثابتة للنظام الاكاديمي الرسمي إلى الالتحاق بجامعة نانتار الجديدة التي تم تأسيسها على مقربة من باريس. لم أكن أدرك أنني كنت على وشك قضاء عدد من السنوات في مركز الحركة الطلابية في أوروبا التي كانت تنساق بسرعة نحو التحول إلى دراما ثقافية

سياسية هائلة. من بين الكتب التي كتبت عن ذلك أعتقد أن كتابي كان الأكثر مناصرة في العمق بما أنني كنت رأيت فيها المثال الأكثر أهمية، بعد "حركة القول الحرّ" في بركلي سنة ١٩٦٤، للحركة "الثقافية" أكثر مما هي للحركة "الاجتماعية". كنت في الآن ذاته أؤكد على التناقضات بين الحركة الثقافية والإيديولوجيات القديمة الماركسية، وعلى الأخص منها التروتسكية والماوية، التي أوّلتها إلى معان سياسية. كنت كمن يسكب نبيذا طازجا في قنان عتيقة. وانتهى ذلك بي إلى خوض صراع مع الأساتذة المحافظين ومع المجموعات السياسية "اليسارية" في آن معا. ولكنني على اتفاق عميق مع دانيال كوهن بانديت (Daniel Cohn-Bendit)، الفوضوي والمناهض للشيوعية، الذي كان الأعمق أثرا في نانتار حيث كنت أدرّس.

سريعا ما انتهيت إلى الاقتناع بأن أغلب أشكال السلوك الجماعي غير قابلة للتعريف على أساس التوافق مع القوانين والعادات والقيم السائدة أو التفارق معها. وقد قادني ذلك إلى تطوير مبادرتين تمثلت الأولى في دراسة السلوك الجماعي من خلال المشاركة، وقد أمضيت في العديد من الحالات سنة كاملة مع أعضاء حركة اجتماعية أو سياسية من دون تمرير استيبانات بل، وبدلا من ذلك، منظما مناقشات بين النشطاء ومناصريهم وكذا مع خصومهم. تلك كانت الطريقة التي درست بها الحركة الطلابية في نانتار بعد ذلك بعشر سنوات والحركة المناهضة للاستخدام النووي، تلك الحركة الوطنية ذات الأسس الجهوية، وكذا العمال المتحدين في قطاعات مختلفة من الاقتصاد ثم ما صار مصدر غبطتنا الأكبر حركة تضامن البولونية لسنتي ١٩٨٠ و١٩٨١، والعمال المتحدين في مناجم الفحم ومصانع الفولاذ الشيلية. مؤخرا نذرت زمنا أطول أنا وصديق في دراسة حركة الزاباتيستا في إقليم شياباس في جنوب شرق المكسيك. في كل واحدة من هذه الحالات حاولت أن أجعل المشاركين في الحركات واعين بأرقى معنى كان يمكن لنزاعاتهم أن تختزنه.

كانت تلك المقاربة مناقضة بصراحة للدراسات الوظيفية التي كانت تعتبر الفاعلين والأنساق وجهين للعملة الواحدة. على النقيض من ذلك، وهو ما مثل مبادرتي النظرية الثانية، صرت أكثر فأكثر اقتناعا بأن منطق النسق الاجتماعي ومنطق الفاعلين الاجتماعيين، أو منطق من بلغ منهم فعله أعلى درجات التدخل المجدد والناقد على الأقل، معارضا بصراحة لكلا الجانبين معا. تبحث الانساق عن انسجامها الداخلي الخاص وعن التعديلات الموائمة للتغير الخارجي والداخلي فيما يسعى الفاعلون إلى توسيع حرية حركتهم، واستقلاليتهم وكرامتهم ومسؤوليتهم. يمكن ولا شك أن يتوافق المنطقان في الانقياد إلى ذات النوع من الخيارات ولكن في المجتمعات التي تكون فيها أنساق الضبط الداخلية ضعيفة إلى حد ما وتكون البيئة المحيطة فيها في تغير مستمر كثيرا ما يشتبك المنطقان في تناقض على الرغم من الابتداع الدائم لأشكال جديدة من التلاعب بالرأي العام. وتزيد العولمة ذاتها من التعقيد وبالتالي من وجود النزاعات المتعددة في أي قطاع من الحياة الاجتماعية.

جميعنا نعلم أن علم الاجتماع وجد في المجتمعات الصناعية أي في المجتمعات ذات القدرة الضخمة على تحويل محيطها وأدواتها من خلال تخليق أشكال جديدة من الإنتاج والتنظيم والتوزيع والاستهلاك وباستخدام موارد وطرائق اجتماعية واقتصادية. والآن تر ى المجتمعات في نفسها لأول مرة القدرة على انتاج ذاتها وتحويلها وهو ما كان قد عبّر عنه تعبيرا رائعا المبدأ الدروكايمي الأساس القائل بتفسير الظواهر الاجتماعية بالظواهر الاجتماعية.

يحيل صنف ثان من التحولات مساوية الأهمية إلى العقلنة وسلعنة السوق التي لا تهمين الآن على إنتاج الخيرات فحسب بل تفرض منطقها على التواصلات والتمثلات بحيث يتم إقصاء الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين من هذه الحقول الجديدة الضخمة. تتناقص قدرة الفاعلين إلى الحد الذي يفقدهم كل شيء ما عدا العقلانية الأداتية.

مهمتنا الأساس اليوم هي فهم الأوضاع الاجتماعية والفاعلين الاجتماعيين المختلفين تمام الاختلاف عمن كان يوازيهم في المجتمعات الصناعية. فمن ناحية نلاحظ صعود الأنظمة التسلطية ومن الناحية الأخرى نلاحظ أن الرأسمالية الغربية الصناعية تمّ تعويضها سنة ١٩٢٩ وثانية خلال ٢٠٠٧-٢٠٠٨ برأسمالية مالية لا وظيفة اقتصادية لها سوى تحصيل الربح بأية طريقة ممكنة. لا يمكن للفاعلين أن يقاوموا رأس المال المضارب فائق القوة ولا اللهاث وراء الربح الخالص إلا عبر تحديد قيم إيتيقية كونية. وفي حين لم تتمكن فكرة حقوق الإنسان من التوطن في الخيال على امتداد فترة ما بعد الحرب، نرى الآن أن حقوق الإنسان والديمقراطية هي القيم الوحيدة التي تبدو قادرة على تجنيد ما يكفي من القوى الاجتماعية والسياسية لمناهضة الأنظمة المعادية للديمقراطية والاستبدادية وللرأسمالية المضاربة.

نحن أبعد ما يكون على التوصيف المميز للمجتمع الصناعي الذي يضع الفاعلين في مواجهة الأنساق. بدأ القرن الواحد والعشرون سنة ١٩٨٩ بسقوط جدار برلين وبالتظاهرة الجماهيرية في تيان آن مين ولاحقا بالربيع العربي. تتلقى الروح الديمقراطية في كل مكان دعم قوى جديدة. وقد حاولت مؤخرا تحليل هذا التغير العام في المقاربة في كتاب مطول عنوانه نهاية المجتمعات يحيل على نهاية المجتمعات التي تفكر في نفسها وتفعل فيها. على علماء الاجتماع ذواتهم أن يعترفوا أن مفهوم المجتمع لم يعد مناسبا للعالم الذي نعيش. وعليه وبما أنه يمكن بتمام التوفيق إعادة تسمية علم الاجتماع "إيتيقا سياسية" فلن تختفي العلوم الاجتماعية.

مجادلة بين علم القانون وعلم الاجتماع

بقلم كالبانا كانابيران (Kalpana Kannabiran)، مجلس التنمية الاجتماعية، حيدر آباد، الهند، عضو لجنة برنامج ج د ع اج لمؤتمر يوكوهاما الدولي، ٢٠١٤، وعضو لجنة البحث حول المرأة والمجتمع صلب ج د ع اج (RC٣٢)

كالبانا كانابيران أستاذة علم اجتماع ومديرة مجلس التنمية الاجتماعية في حيدر آباد وهو معهد بحث مستقل مدعوم من المجلس الهندي للبحث في العلوم الاجتماعية. حصلت على جائزة VKRV Rao Prize للبحث في العلوم الاجتماعية في حقل الوجوه الاجتماعية للقانون لسنة ٢٠٠٣. كانت طرفا مشاركا في الكلية المؤسسة لجامعة نالسار للقانون (NALSAR University of Law) حيث درّست علم الاجتماع والقانون طوال عشرية امتدت من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩ وهي مؤسِّسة مشاركة في مركز موارد المرأة (Asmita) الذي بعث سنة ١٩٩١. تركز عملها على فهم الأسس الاجتماعية لعدم التمييز، والعنف الموجه ضدّ المرأة والمسائل الدستورية والعدالة الاجتماعية في الهند. كتابها الأخير بعنوان» أدوات للعدالة: عدم التمييز والدستور الهندي» (Tools of Justice: Non-Discrimination and the Indian Constitution (Routledge, New Delhi, ٢٠١٢).)، سنة ٢٠١٢ حصلت كالبانا كانابيران على جائزة أمارتيا سن للعلماء الاجتماعيين المتميزين لعملها في اختصاص القانون.

كالبانا كانَابيران.

بدأتُ بدراسة علم الاجتماع في مستوى الإجازة في حيدر آباد في أواخر السنوات ١٩٧٠ ولكن ذلك لم يكن اختيارا مبينا على المعرفة. بدا لي المزج بين مواضيع الاقتصاديات وعلم الاجتماع والجغرافيا مثيرا للاهتمام بطريقة مبهمة ومختلفا عن الأدب وعلم النفس والفلسفة التي كنت أكيدة من عدم رغبتي في دراستها. في معنى ما كان ذلك خيارا بالسلب. زاولت تعليمي في معهد تابع لجامعة حكومية (Nizam College in Osmania University) ومن هناك انتقلت إلى جامعة حيدر آباد لدراسة الماجستير وإنجاز مذكرة بحثية فيها وأخيرا إلى جامعة جواهر لال نهرو لإنجاز رسالة دكتورا في علم الاجتماع. كان التعليم في مستوى الإجازة غير خلاق بطريقة لا يمكن تخيلها إذا ما كان في الجامعات الحكومية ولكن برنامج الماجستير كان كذلك هو أيضا.

لحسن الحظ، في سنتي الثانية من البكالوريوس، التزمت بالنشاط مع مجموعة نسوية اسمها Stree Shakti Sanghatana وشاركت في حملات ضد العنف والاغتصاب الأسريين. كما كنت قد بدأت دراسة حركات الحريات المدنية التي شنت حملات ضد إفلات الحكومة من العقاب في الفترة التي أعقبت الطوارئ ما بين سنتي ١٩٧٧ و ١٩٨٥. كنت محظوظة كذلك إذ كنت في موقع سمح لي بالإطلال على كامل حركة الحريات الدنية لأن والدي كان محاميا ورئيسا للجنة أندرا براديش (Andhra Pradesh) للحريات المدنية وصار لاحقا الرئيس الوطني للاتحاد الشعبي للحريات المدنية وكانت أمي الكاتبة النسوية والشاعرة ناقدة مفوهة لحركة الحريات المدنية حتى عندما كانت تمنح دعما حاسما للناجين وللمعارضين السياسيين الذي استمروا في الحلول بمنزلنا. وكانت كذلك عضوا في Stree Shakti Sanghatana ومحررة مشاركة لكتاب «نحن نصنع التاريخ: سير حياة نساء في كفاح شعب تيلانغانا» .

أشعت تجربة الشهادة المباشرة على آثار عنف الدولة ومقاومته من جديد على فهمي لعلم الاجتماع بوصفه اقتناصا لإمكانية فهم المجتمع بطريقة مختلفة. ومنذ تلك اللحظة بدأت بالنظر إلى علم الاجتماع بجدية وكان ذلك على علاقة بفهم القانون والانخراط في السياسات المتجذرة. لا علم القانون بل علم الاجتماع والقانون بوصفهما اختصاصين كاملين يتوجب عليهما التواصل فيما بينهما بطرق تمكن من فهم أكثر تمييزا للعدالة. ولسخرية المنقلب صار هذا الربط أكثر قوة بالنسبة إليّ من خلال موت الأستاذة المشرفة على مذكرة الماجستير التي كنت أعد (ولم تكن قد تجاوزت الثلاثين سنة من العمر) هي وزوجها (وكان كذلك أستاذا في نفس القسم) في حريق بمنزلهما شهده ابنهما ذو السنتين. كنت الطالبة الأولى والأخيرة التي أشرفت على بحثها وصديقتها. كان الخلاف العائلي معلوما على نطاق فيما كانت أستاذتي المشرفة تعيش أعتى درجات الأسى. لم يكن في كل دروس علم اجتماع العائلة ما يمكنه أن يجعلني متهيئة لفهم مثل هذا. لم يكن تجاوزي لذلك ممكنا إلا بفضل انخراطي في النضالات خارج الجامعة على الرغم من سخط أساتذتي الدائم بسبب «حركيّتي».

سرعان ما حملني انخراطي في العمل السياسي المنظم وتمرسي بالقانون بفعل التصاقي بمداولات قاعة المحكمة واستراتيجيات التأويل إلى النظر في الأحكام القضائية وفي الدستور ومحاورات المجلس التأسيسي والمجادلات التشريعية. ولكنني كنت كذلك مهتمة باستكشاف إمكانيات وجود تحرك دستوري شعبي وإصلاحي: كيف تتمثل الحركات السياسية والاجتماعية الدستور داخل المحاكم وخارجها؟ كيف تنتظم الحركات من حول الدستور؟ ما هي المسارات التشريعية التي تفتحها الحركات وما الكيفية التي يشكل بها هو تلك الحركات بالمقابل؟ يعتبر القانون الخاص بالقبائل المسجلة وباقي سكان الغابات التقليديين (الاعتراف بالحقوق الغابية) لسنة ٢٠٠٦ مثال على ذلك. العلاقة ثنائية الاتجاه التي من خلالها تفرض الحركات التمسك بالدستور على الضد من دولة لا مبالية وحاجة الدولة إلى الحركات من أجل التبصر الحكيم في العلاقة بالتشريع والحكم المسؤول عناصر تولّد إمكانيات مهمة للغاية للبحث في مثل تلك الجهود التي ذكرت بعد ديسمبر ٢٠١٢ حول قانون جديد يخص الاعتداء الجنسي. إذا ما استخدمنا قولا آخر أمكن لنا أن نؤكد أننا إذا ما وضعنا العدالة في المركز من المعالجة السوسيولوجية أكسبنا دراسة القانون قدرة على توليد الظروف الملائمة للمشروع السوسيولوجي.

بالطبع لم أكن راضية على ما كنت أنظر به إلى القانون بوصفي عالمة اجتماع لأنني كنت مؤسسة مشاركة لمجموعة نسوية تحمل اسم آسميتا سنة ١٩٩١ بحيث كنت أسدي إرشادا مجانيا للنساء الناجيات من العنف الأسري والاغتصاب. حتى الدكتوراه في علم الاجتماع وفهم القانون لم يسعفاني بالعثور على أجوبة لأسئلة المحامين الموكّلين في قضايا. ومن أجل تجاوز العجز الذي سببه الاحتكار الوظيفي درست القانون وحصلت على شهادات رسمية، بكالوريوس ثم ماجستير في التشريع. رفضت أن أمارس المحاماة ولكن صار بإمكاني أن أدخل قاعات المحاكم لاستكشاف حس مشترك (دستوري) مختلف بمعية المحامين والقضاة وطلاب القانون بما أنني وسعت فهم الحقوق الأساسية بتجاوز جمود القانون الدستوري الذي كان يمارس واختزاليته. بدلا من ذلك ركزت على التقليل من المعاناة والضرر الذي كان يلحق بالأشخاص وبالجماعات الهشة خاصة.

من ناحية ثانية كنت مصدومة لمدى ضعف فهم علماء الاجتماع للقانون، على الرغم من القرب الشديد بين الاهتمامات العلمية الاجتماعية ومجال القانون الشكلي والعرفي. وعلى الرغم من كون بدايات الإناسة و علم الاجتماع الغربيين اقتربت من دراسة العلاقة بين القانون والمجتمع وتحولاتهما، باعتبار مالنوسكي ودوركايم وفيبر أكثر الأمثلة وضوحا على ذلك، ظل علم الاجتماع في الهند مجالا مستغلقا على مستويات عدة حيال تربيتي وحيال أولى مغامراتي في البحث والكتابة. ركز جزء هام من ممارسة علم الاجتماع في الهند مثلا على «الكاست» وقد أعاد الكثير من هذه الأعمال إنتاج إيديولوجيات الهيمنة وبناها عبر توجيه النظرية إلى سياق مناسب لتجربة المهيمنين فاستخراج منطقها انطلاقا من هذه القاعدة. امتد العمل على قلب هذا المنطق زمنا طويلا وها نحن اليوم أخيرا نشهد ظهور برهنة

جديدة في فصول التدريس وفي المجلات العلمية.

انطلق عملي أنا الخاص من هذه الاعتبارات. وعليه ركز جزء منه على الظهور التاريخي للتشريع القضائي الجنائي وعلى الكيفية التي أدت بها تطوراته طوال الحقبة الاستعمارية إلى المجادلات المعاصرة حول الاعتداءات الجنسية والجنس الاجترافي وعقوبة الموت وتجريم المثلية الجنسية والأشخاص متقاطعي النوع. يمكن لعلم اجتماع متناسب المعايير مع القانون أن ييسر استكشاف سياسات التشريع والأعراف والاستراتيجيات التأويلية ويدفع بفهم متعمق للآليات المتناغمة التي من خلالها ترشح إيديولوجيات الهيمنة عبر نفاذ القانون الإجـرائي إلى صلب التشريع القضائي خارقا للحقوق الأساسية حتى في الحالات التي يبدو أنه يدفع بها كما يفحص بالطبع العلاقة بين الموقع الاجتماعي والنفاذ إلى العدالة.

مسارا ثانيا ذا صلة بعلمي كان اهتمامي بالبحث في العنف. فيما كنت أستكشف النوع والكاست (Cast) وفقدان المقدرات والأقليات (الجنسية والدينية) حام عملي حول فهم العلاقة بين التمييز والافتقار إلى الحرية والعنف. اهتممت بشكل خاص بالاستراتيجيات النظرية التي يمكن أن تيسّر تحوّلا في التأويل الدستوري الذي تعتمده المحاكم وذلك بالنظر على سبيل المثال في الأشكال المختلفة التي يتجسد فيها الافتقار إلى الحرية لدى مختلف الجماعات المكابدة للتمييز مثل النبذ (الكاست = نظام مغلق وتراتبي للطبقات غير قائم على خصوصيات اقتصادية فحسب= المترجم) والرقابة الجنسية (النساء) والتهجير القسري (القبائل) والعنف الإبادي والعزل الغيتوي (الأقليات الدينية)، والامتناع عن فرض حرية النفاذ المحدودة بوصفها معيارا (ذوي الإعاقات). كيف واءمت فكرة التغيير الاجتماعي في الآن ذاته بين أطر العنف الثوري، واللاعنف الغاندي، ومقاومة الكاست على طريقة آمبدكاريت (Ambedkarite، اسم أول وزير للعدل في الهند عرفت به حركة الإحياء البوذية المناهضة للانغلاق الكاستي في الهند والذي كان يضعها في أدنى سلم مراتبه = المترجم)؟ كان آمبدكاريت مهندس الدستور وفيلسوف مناهضة نظام الكاست وجها بالغ التأثير تمّ تهميشه من قبل التيار الآكاديمي الرئيس. كيف يتيسر لنا أن نعيد إحياء تاريخ ثقافي من بين طيات الانشغالات الدستورية؟

تثير مسألة العدالة مؤطرة ضمن علم الاجتماع و القانون بوصفهما متحاورين فكرتين بالغتي الأهمية: الأولى هي فكرة آمبدكاريت حول ضرورة مبادرة الأخلاقية الدستورية إلى إعادة اعتبار للأخلاقية العمومية وهو المفهوم الذي تم طمسه طوال ستة عقود حتى إعادة إحيائه من طرف محكة دلهي العليا سنة ٢٠٠٩ في دفاعها عن حقوق الأقليات الجنسية في حالة مؤسسة ناآز (Naaz). لم يتول آمبيدكار إلا وضعه، فما هي حدوده وكيف يمكن لهذه الفكرة أن تتطور بحيث تدفع بموقع العدالة ضمن العلوم الاجتماعية؟ إن مجرد استدعاء فكرة آمبيدكار يؤكد أهمية نسج ترابطات مستحيلة أو غير متخيلة في سياق استكشافنا للعدالة. نقطة التركيز الثانية التي أجدها فاتنة تتمثل في استخدام فكرة التمرد، أي عدم الامتثال والنقدية والانعكاسية، في إغناء حقل الأخلاقية الدستورية وأخلاقية العدالة بصفة أكثر عمومية. تلك هي الفكرة التي تقود حركات التغيير الاجتماعي وتؤمن أطرا للكفاح المتجذر على جبهات مختلفة. إنها تحوي مخزونا قابلا للاستخدام في تأويلات تنضوي ضمن تيار الاستتباع من قبل جماعات تواجه لاعدالة تاريخية ومناصريهم وهي تأويلات مناوئة لما هو قائم بالضرورة.

أربعون سنة بعد الانقلاب الشيلي

حوار مع مانوال أنطونيو غاريتون

الجزء الثاني: تحديات الانتقال الديمقراطي

مانويل انطونيو غاريتون يقدم بيان من أجل دستور جديد للجمهور، يونيو ٢٠١٣

يتواصل الحوار مع مانوال أنطونيو غاريتون بالتركيز على ميراث الديكتاتورية من وجهة السياسات الديمقراطية. بالتوازي مع أنشطته الأكاديمية المتنوعة عاش الأستاذ غاريتون حياة سياسية مكثفة بدءا بانتخابه رئيسا للاتحاد الطلابي الكاثوليكي في الجامعة سنة ١٩٦٤. طوال الحكم الدكتاتوري كتب ودرّس خارج الجامعة مدربا الأجيال الجديدة التي لم تتح لها إلا إمكانيات محدودة للنفاذ إلى تعليم وإعلام تعدديين. وقد انخرط بنشاط في إعادة بناء المشروع الاشتراكي الديمقراطي حيث صار عضوا في اللجنة المركزية للحزب الاشـتراكي. في ما بعد الدكتاتورية شارك في مناقشات عمومية حول الانتقال إلى الديمقراطية وكان مستشارا أولا لوزير للتربية ومنسقا للجنة الثقافة وعضوا في لجنة التعليم العالي. خلال السنوات الأخيرة انخرط في تطوير دستور جديد. كانت حياته السياسية على الدوام موجهة حسب الآفاق الفكرية التي يتبنى بوصفه عالما اجتماعيا.

مايكل بوروواي (م. ب): كنت في الجزء السابق من الحوار (حوار كوني ٥,٣) حدثتنا عن أخطاء سلفادور أليندي والاتحاد الشعبي وعلى الخصوص الأخطاء النظرية التي ساهمت في سقوطهما. لنلتفت الآن إلى سقوط الدكتاتورية. كيف أمكن لذلك أن يحدث؟ كيف حدث؟

مانوال أنطونيو غاريتون (م. أ.غ): لنبدأ بتوضيح: لم تكن أخطاء الاتحاد الشعبي أو مشاكله هي التي أسقطته بل تآمر اليمين المدني والتدخل العسكري بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية. سنة ١٩٨٠ أدرجت الدكتاتورية دستورا جديدا تماما أنتج نظامين مدنيين اثنين: واحد من ٨٠ إلى ٨٨ والآخر من ٨٨ فصاعدا. كان الأول تجسيدا للدكتاتورية، ولكن مع وجود دستور قُصد من الثاني أن يكون نظاما مدنيا استبداديا خالصا يحكمه النقض العسكري وهو ما سمي بالديمقراطية المحدودة، أو الديمقراطية المحمية، أو ما شئت. ولكن المرور من الأول إلى الثاني والحفاظ على نفس القائد في السلطة وهو بينوشي كان في حاجة إلى بعض الآليات.

م.ب: ذاك كان السياق الذي تمّ فيه الاستفتاء، صحيح؟

م. أ.غ: نعم. اختاروا آلية الاستفتاء ولكن ذلك وضع إشكالا. كانت المعارضة قد طوّرت قُدرات تنظيمية هائلة وذلك عبر الحفاظ على المنظمات وعلى التزام الناس أولا وثانيا عبر الربط بين مختلف قطاعات المعارضة وبين القطاعات الاجتماعية في سياق متسارع من التغير البنيوي ومن إضعاف الاتحادات وما إلى ذلك. أطلقت أزمة ١٩٨٢-٨٣ الاقتصادية دورة من التجنيد كان لها من الأثر ما جمع الناس مع بعضهم البعض وتجاوزهم خوفهم وبناءهم تحالفا سياسيا ولكن من دون أية فكرة عن الكيفية التي بها يمكن التخلص من الدكتاتورية. في نفس الوقت كان الشيوعيون غير المنضوين في المعارضة الاشتراكية يرغبون في التخلص منها عن طريق الانتفاضة المسلحة. فشلت محاولتهم لاغتيال بينوشي، ووصولا إلى حين دعوة الدكتاتورية إلى الاستفتاء لم يكن للمعارضة استراتيجية واضحة. وعلى ما اعترف واحد من أنصار الدكتاتورية المدنيين اليمينيين كان الاستفتاء غلطة النظام الكبرى التي صارت أداة بين أيادي المعارضة. لم يكونوا يحسنون إلا الفوز في الانتخابات.

على الرغم من كل حيل النظام وموارده كانت الغلبة للمعارضة وبذا ثبت أن الآلية التي اختارها النظام من أجل تأبيد ذاته غير صالحة. وبالنسبة إلى المعارضة وطالما لم يكن الأمر يتطلب سوى الاقتراع بلا فلم يكن من المهم ألا يكون لهم برنامج للمستقبل.

م.ب: هذه كيفية غريبة لنهاية الدكتاتورية، لانتحارها. ما كانت آثار الاستفتاء في الطريق إلى الديمقراطية؟

م.أ.غ: واحدة من الآثار كانت التخلص من الدكتاتورية ولكن من دون التخلص من إطارها المؤسسي ومن منوالها الاقتصادي. ذلك أمر مهم. كنا البلد الوحيد في العالم الذي لم يضع دستوره الخاص بعد حقبة طويلة من الدكتاتورية ومع وجود دستور وضعته الدكتاتورية. لقد كانت تلك هي الحالة الفريدة من الانتقال إلى الديمقراطية التي لم يكن فيها مجلس تأسيسي.

ولكن ذلك لم يكن محتما. بعد الانتصار في الاستفتاء ثم في الانتخابات أمكن للتحالف الحاكم «الوفاق» أن يمضي قدما نحو تغيير النظام السياسي من دون خشية الارتداد إلى الاستبداد.

م.ب: ومن مثل هذا التغيير في النظام السياسي كان يمكن المضي نحو تغيير المنوال الاقتصادي النيوليبرالي؟

م. أ. غ: ليس بإمكانك أن تغير المنوال الاقتصادي من دون البدء بتغيير المنوال السياسي. لم يكن بمستطاعك مثلا أن تبعث مؤسسة حكومية في ظل الدستور القائم. تذكر أن تلك هي النيولبرالية الأكثر نقاء، أكثر نقاء من ثاتشر، لأنها كانت تنجز في ظل الدكتاتورية. الآن وبعد ٢٠ عاما أنت إزاء ما أسميه فخ الطريق نحو النجاح الذي اعترض الوفاق الذي فاز ب١٩ دورة انتخاب ونقل البلاد من دخل يساوي ٥ آلاف دولار للفرد الواحد إلى ١٥ ألف دولار مع علامة أخرى للتقدم تتمثل في كون ٧٠ في المائة من طلبة الجامعات اليوم ذوي آباء لم يتعلموا تعليما جامعيا. نقلنا ذلك إلى تغير هائل. على ذلك يقول الوفاق، أنظر، لم يكن آداؤنا سيئا، كان ذاك نجاحا باهرا، فلِمَ يتوجب علينا أن نسعى إلى إحداث تغييرات أساسية؟ لمَ يتوجب علينا أن نغيّر الدستور؟ لقد أنجزنا تجويل الشيلي إلى الديمقراطية وكان ذلك تغييرا بالغ الأهمية فعلا. بل هم زعموا أنهم صححوا النيوليبرالية ولكنهم بتصحيحهم إياها هم جعلوها أكثر صلابة وأعادوا تأسيس شرعيتها. بقول آخر هم فشلوا في كسر الروابط التي تجمع بين هذا المجتمع المتغير وبينوشي، والمنوال الاجتماعي الاقتصادي للدكتاتورية ونظامها غير الديمقراطي. من المحتمل أن تكون الحكومة ديمقراطية، وأن تكون السياسات ديمقراطية ولكن النظام ليس ديمقراطيا.

م.ب: ما الذي تقصده بذلك؟ ما معنى القول بوجود سياسات ديمقراطية في ظل نظام لا ديمقراطي؟ هذه صيغة شبيهة بالصيغ اللينينية.

م. أ.غ: أعني أولا أن المصادقة على الدستور ديمقراطيا لم تتم أبدا، وذلك يعني أنه غير شرعي أصلا. ولكن، ثانيا، الدستور أرسى نظاما تكون فيه للأقلية التي ساندت الدكتاتورية قوة انتخابية مساوية للأغلبية المخاصمة لها. من الوجهة التأسيسية، جعل النظام الانتخابي عسيراً انتخاب مرشحين من ذات الحزب حتى في حالة فوزه بغالبية الأصوات. بذا يكون أعضاء المؤتمر (البرلمان) دائمي الانقسام بين كتلتين ولكن الحاجة إلى أغلبية من ٧٥ بالمائة قائمة في حال الرغبة في تغيير الدستور، وبذا يصير ذلك مستحيلا. ما الهدف من الدستور في نهاية المطاف؟ إنه الحفاظ على المنوال الاقتصادي إذ فيه نجد سطرا واحدا حول الحق في الحياة وثلاث صفحات حول حقوق الملكية.

م.ب: ما السيئ فيما يخص النظام الاجتماعي الاقتصادي؟ كل هذه المؤشرات تدل على أنه ناجح؟

م. أ.غ: أنا أعتقد أنه يجسد فشلا ذريعا. ليس من فضل يمكن أن نَعْزُوَهُ إلى المنوال الاقتصادي. ذاك يعود إلى أسعار النحاس وإلى سياسات الوفاق في مكافحة الفقر. ليس مكمن حلّ الأزمة الاقتصادية في المنوال بل في سياسات الحكومة المكافحة لدوريتها.

م.ب: ليس المنوال سيئا إذا، إنه من غير آثار؟

م.أ.غ: لا، لا. كان للشيلي في السنوات ١٩٧٠ ثاني أعدل توزيع للمداخيل في أمريكا اللاتينية، وفي السنوات ٢٠٠٠ صار لها ثاني توزيع غير عادل بعد البرازيل باعتبار التوزيع الأوروغواني أكثر أنظمة التوزيع عدلا. توزيع المداخيل في السويد، قبل اقتطاع الضرائب، أكثر اتساما باللامساواة من مقابله في الشيلي ولكن، وبعد اقتطاع الضرائب، يصير توزيع المداخيل الشيلي واحدا من أسوأ الأنظمة في العالم فيما يصير السويدي واحدا من أفضلها. ثانيا ليس يوجد نظام تربوي أكثر تمييزا من النظام الشيلي سواء أكان الاحتساب على أساس مناطق السكن أو الطبقة أو الدخل أو أي مؤشر آخر. سنة ١٩٧٠، كان الطلبة أقل عددا بالتأكيد ولكن

<<

٧٥ بالمائة منهم كانوا في النظام العمومي في حين لا يمثل منظورو هذا النظام الآن إلا ٣٥ بالمائة من مجموع الطلبة. نحن لسنا إزاء مجتمع إذا بل إزاء سوق مع بعض تصحيحات تدخلها الدولة عليه. يوجد شرخ خطر بين السياسات والمجتمع. لو اختفى الصينيون والنحاس لاختفت البلاد. المنوال مبني على الصادرات وعلى السلع وعلى التداين، وهو محكوم بأسوأ قانون منظم لعلاقات العمل في العالم، نحن إزاء ٨ بالمائة من قوة العمل تستخدم بعقود عمل جماعية. الشيلي هي البلد الوحيد في العالم الذي يفتقر إلى سياسة تجاه أبنائه الأصليين، المابوشي وهو بلد يعشق التداوي بالحبوب المهدئة للأعصاب.

م.ب: ولكن ألم تكن منذ حين تقول إنه تم القضاء على الفقر؟

م.أ.غ: إذا ما استخدمنا مؤشرات الاحتساب المتفق عليها، يكون الفقر قد انخفض من ٥٠ بالمائة في ظل الدكتاتورية إلى ١٥ بالمائة. ولكنك تعلم أن الناس الذين يكون في أعلى خط الفقر اليوم قد يكونون أسفله غدا. ليس يوجد نظام عمومي للحماية الاجتماعية.

م.ب: حسنا لقد أثبت دعواك. علينا الآن الالتفات إلى الحركة الطلابية. إلى أيّ مدى هي تعكس مظاهر التفاوت هذه؟ وإلى أي مدى يمتلك الطلاب مشروعا سياسيا خاصّا بهم؟

م.أ.غ: للحركة الطلابية تأويلات مختلفة. من مؤوليها من يقول إنها حركة طبقة وسطى نموذجية. الطلبة غير راضين لأن لهم الكثير وأكثر ما يرغبون به هو المزيد. عدم الرضا هو البعد الحاسم في أية حركة اجتماعية ولكنه لا يفسر أي شيء. إذا ما تعلق الأمر بعدم الرضا فإن الأولياء هم أكثر من لا يسعدون لأن عليهم الاستدانة حتى يتمكنوا من تسديد معاليم تسجيل أبنائهم.

كان المطلب الأساس للطلبة هو التعليم العمومي وهو ما يشمل عناصر ثلاث. أولها أن يكون نظام التعليم العمومي غالبا ومهيمنا. يمكن فسح المجال للتعليم الخاص ولكن بشرط تقنينه. ثانيا على القانون أن يحجر وجود مدارس ربحية وكذا النظام الحالي الذي تدعم الدولة فيه الربح الخاص الذي يسعى وراءه المستثمرون في النظام التعليمي وحتى في التعليم العالي. المطلب الثالث يتمثل في مجانية التعليم العالي والإحجام عن دعم التعليم العالي الخاص.

ولكن ليس بمستطاعك جعل التعليم مجانيا لجميع الناس من دون إصلاح جبائي عميق. إذا ما تيسّر لأبناء البرجوازية أن يتلقوا تعليما جامعيا من دون مقابل مثلهم مثل أي شخص آخر فإن ذلك لا يكون ممكنا إلا بفضل ما يدفعونه من ضرائب مرتفعة. ذلك يعني تغيير المنوال الاقتصادي وهو ما يتطلب بالمقابل تغيير النظام السياسي.

م.ب: أنت تقول إذا إن هذا مطلب ثوري؟

م.أ.غ: أنا أسمي ذلك مطلبا أساسيا مختلفا عن المطالبة بظروف أفضل. يبدو لي أن الحركة الطلابية في الشيلي تضطلع بنفس الدور من دون أن يكون لها نفاذ إلى الحكومة أو إلى الأحزاب مثلما هو عليه الحال لدى الحركات الطلابية في فينزويلا وبوليفيا أي كسر ما تمت وراثته عن الدكتاتوريات من علاقة بين الدولة والمجتمع. في هذا المعنى هي إذا «ثورية» ولكنها ليست ثورية في معنى المنهج. المظهر الأساس الآخر في الحركة الطلابية يتمثل في كونها، في نظري، أول حركة اجتماعية في التاريخ الشيلي المعاصر لا تستند إلى ذلك التداخل التاريخي مع النظام السياسي الذي أشرت إليه أعلاه.

م.ب: التعليم المخوصص مبني إذا على منوال اقتصادي لا يمكن تغييره من دون تغيير الدستور والنظام السياسي المرتبط به ومثل هذا التغيير يتطلب بالمقابل إعادة بناء العلاقة بين السياسات والمجتمع. ولكن قل لي مانوال أنطونيو من يكون بمستطاعه أن يضطلع بإحداث هذا الكسر الذي تم بعد في البرازيل وفنيزويلا وبوليفيا والذي سيحملنا من مجتمع سوق لما بعد بنوشي إلى مجتمع أكثر ديمقراطية؟

م.أ.غ: في الشيلي تمّت صياغة كل المشاريع الاجتماعية عبر الربط بين النقابات والحركات: «التصنيع» كان من صنع الجبهة الشعبية (شيوعيون، اشتراكيون وراديكاليون)، «الإصلاح الزراعي» كان من صنع الديمقراطية المسيحية (الكنيسة وحركة الفلاحين)، و«الاشتراكية» كانت من صنع «الاتحاد الشعبي» (اشتراكيون، شيوعيون، وأحزاب أخرى). كان الكفاح ضد الدكتاتورية من صنع الوفاق والحزب الشيوعي ولكن هذا التحالف ليس كافيا اليوم لبلوغ الديمقراطية الذي يتطلب إعادة تأسيس الروابط مع الحركات. وجدت لحظات بدا فيها ذلك ممكنا ولكنها فشلت. افتتحت الآن إمكانية جديدة مع الانتخابات الرئاسية الأخيرة. انتخبت ميشال باشليت (Michelle Bachelet) بأغلبية واسعة وأول نقطة في برنامجها هي دستور جديد. يمكن للمزج بين وعدها وتجنيد اجتماعي أن يطلق العنان لمسار ديمقراطي تشاركي مؤسساتي وتأسيسي يمكن أن يبدأ باستفتاء. يمكن لدستور جديد ولمجلس تأسيسي أن يوجدا الروابط بين السياسات والمجتمع مما يبعث أحزابا جديدة وما إلى ذلك.

م.ب: مانوال أنطونيو كان ذلك مذهلا. غطيت كل الأعوام الأربعين التي انقضت منذ أن حدث الانقلاب. كان ذلك بمثابة الدرس، لي أنا شخصيا كما سيكون لقرائنا. شكرا جزيلا.

الأوروغواي في طليعة أمريكا اللاتينية

بقلم فيليبي آروثينا (Felipe Arocena)، جامعة الحمهورية، منتيفيديو، الأوروغواي

مظاهرة لإضفاء الشرعية على الماريجوانا خارج القصر التشريعي في مونتيفيدي

فاجأ الأروغـواي، البلد الصغير ذو الثلاثة ملايين نسمة، العالم بقوانينه التي صادق عليها سنة ٢٠١٣: يسمح الأول منها بالاقتران بين زوج من نفس الجنس والـثـاني يـشرّع استهلاك المارخوانا. فإذا ما أضفنا قانونا ثالثا تمت المصادقة عليها سنة ٢٠١٢ ينزع الصبغة الإجرامية عن الإجهاض لم يعد من غير المناسب القول أن البلد الآن في طليعة الغرب.

استنادا إلى الفصل الأول من القانون الأوروغواني للزواج المتماثل «الزواج المدني اتحاد دائم بالقانون بين شخصين من جنسين مختلفين أو من الجنس ذاته». في آب أوت ٢٠١٣ وفي ظل هذا القانون شهدنا أول زواج بين رجلين متبوعا بزيجات أخرى بين رجال وكذا بين نساء. فضلا عن الأوروغواي لبلدين جنوب أمريكيين آخرين قانون مماثل هما جارتانا البرازيل والأرجنتين.

فيما عدا ذلك لا يقبل إلا ١٢ بلدا آخر في العالم قبولا رسميا زواج المثليين: السويد، النرويج، فرنسا، إسبانيا، إيسلندا، بلجيكا، اللوكسمبورغ، هولاندا، الدانمارك، البرتغال، كندا وجنوب أفريقيا (وأغلبية هذه البلدان الساحقة موجودة في أوروبا الغربية). في المكسيك وفي الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لا تراعى هذه الحقوق إلا في بعض المناطق. إذا ما قبلنا جريا على تصنيف خوسي غويلهرمي ميركيور (José Guilherme Merquior) القول بأن أمريكا اللاتينية هي «الغرب الآخر» بدا لنا من الممكن اعتبار الزواج المثلي غربيا محضا وهو ما يعود بالتأكيد إلى أن المنطقة شهدت مظاهر بارزة للعلمنة ومسارا من التحديث والتوسع في الحقوق.

تمت المصادقة على القانون المقترح لتشريع الماريخوانا في ديسمبر ٢٠١٣. استنادا إلى هذا القانون « تتحمل الدولة مسؤولية مراقبة وتشريع أنشطة توريد القنب ومشتقاته وتصديرها وزراعتها وقطفها وجمعها وإنتاجها واقتنائها وتخزينها وتسويقها وتوزيعها» كما ستكون نوادي زارعي الماريخوانا وزراعتها في المنازل إلى حد ستة شتلات للمنزل الواحد قانونية. ما من بلد آخر في العالم أسند للدولة المراقبة العمومية للإنتاج والتوزيع والاتجار في الماريخوانا. الآثار المحتملة مضاعفة: أولا إبعاد مستهلكي الماريخوانا عن مهربي المـخـدرات وعـن معاناتهم وتعنيفهم، وثانيا افتتاح استراتيجية غير مسبوقة في مكافحة تهريب المخدرات ذاتها. يعتبر الرئيس الأوروغـواني خوسي موخيكا أن الوقت قد حان لتجريب حلول جديدة بما أن عقود من القمع لم تؤد إلى تحسين الوضع الإشكالي. وإذا ما أظهر «المختبر» الأوروغواني نتائج إيجابية ستعمد بلدان أخرى في منظمة الدول الأمريكية كانت قد بدأت بعد في البحث عن بدائل إلى تبني

مقاربة مماثلة على الأرجح.

سنة ٢٠١٢ صادقت الأوروغواي كذلك على قانون الإيقاف الطوعي للحمل الذي ينص فصله الثاني على أن «الإيقاف الطوعي للحمل غير موجب للعقاب... خلال الإثني عشر أسبوعا الأولى منه». في هذا النطاق، تعتبر الأوروغواي كذلك واحدا من المواقع القليلة في أمريكا اللاتينية التي يعترف فيها بحق النساء في الإجهاض (بمعية كوبا وغويانا وبويرتو ريكو ومدينة مكسيكو). تمثل مجرد رغبة المرأة لوحدها أساسا كافيا لإلزام أية مؤسسة صحية في البلد بتوفير هذه الخدمة. وكان البرلمان قد صادق على هذا القانون منذ خمس سنين خلت ولكن الرئيس السابق تاباري فاثكيث (Tabaré Vázquez) طبيب الأمـراض السرطانية بحكم المهنة رفع في وجهه نقضا. من بين البراهين المساندة للقانون يعتبر اثنان مركزيين: حق النساء في أن يحدّدن مصائر حملهن أولا وثانيا ممارسة ذلك بعيدا عن شبكة المصحات السرية التي مارست الإجهاض وعرضت للخطر حياة النساء ذوات الدخل المتدني غير القادرات على دفع أثمان إجراءات أعلى قيمة.

تمت المصادقة على هـذه القوانين الثلاثة لأن حزب الجبهة الموسعة (Frente Amplio) يتمتع بأغلبية مطلقة رسمية في البرلمان الحالي. تم بناء هذا الحزب الحاكم الذي يمثل في الحقيقة تحالفا بين أحزاب ومجموعات تـراوح بين الوسط واليسار سنة ١٩٧١ وصعد إلى سدة الحكم لأول مرة سنة ٢٠٠٥ وانتصر ثانية في الانتخابات سنة ٢٠١٠. خلال ذلك اختلفت مناصرة أحزاب المعارضة لهذه القوانين ففيما حظي الـزواج المتماثل بسند واسـع في صفوف رجال القانون كان القانونان الآخران محل مجادلات أكبر وعارضهما ما يقارب نصف المشرعين. وتعكس هذه الاختلافات نماذج مختلفة من السكان عامة.

تعكس هذه القوانين بوضوح سياسة حكومة البلد اليسارية التي حكمته طوال الثماني سنوات الأخـيرة بفضل أغلبية تشريعية مكنتها من تمرير مثل هذه المبادرات في الكنغرس. ولكن ذلك لا يعدو أن يكون تفسيرا سطحيا. في مستوى أكثر سمكا، مستوى سوسيولوجي، ما القوى العميقة في المجتمع الأروغواني التي تجد لذاتها تعبيرا في هذه القوانين؟ كيف يمكن لنا أن نفهمها في بلد لطالما صنف نفسه بوصفه محافظا ثقافيا بساكنة من أقدم ساكنات القارة؟

يمكن أن نحصي أربعة عوامل مهمة على الأقـل. أولها أن المجتمع الأوغـواني واحد من أكثر المجتمعات علمنة في القارة وربما على مستوى كل العالم، فمثلما كتب المؤرخ كارلوس ريال دي آثوا (Carlos Real de Azua) تعتبر الاوروغــواي النجمة الأقل بريقا في السماء الكاثوليكية التي تغطي أمريكا اللاتينية، وثانيها أن البلد كان قد شهد بعدُ فترة في بداية القرن العشرين صادق فيها على تشاريع اعتبرت طليعية في تلك الفترة ومنها إلغاء عقوبة الإعـدام (١٩٠٧)، وقبول الطلاق الذي تبادر بطلبه المرأة (١٩١٣) وتشريع يوم للعمل بثماني ساعات (١٩١٥) وإسناد حق التصويت للمرأة (١٩٢٧). تقدم المجتمع خطوات مديدة خلال العشريات الأولى من القرن الماضي إلى الحد الذي أطلقت فيه التحذيرات من أن يصير اشتراكيا. ثالثا وحتى إذا ما كانت الساكنة متقدمة السن مقارنة بأخريات فإن قطاعا واسعا ذا عمر عاين خلاله ثورة السنوات الستين الثقافية والجنسية والسياسية. رابعا يمر البلد بفترة من أزهـى الـفـترات طـوال عقود حيث اكتملت ديمقراطيته السياسية (استنادا إلى كل المـؤشرات الدولية للديمقراطيات المعاصرة)، ونما الاقتصاد بما يعادل نسبة ٥ بالمائة خلال العشر سنوات الأخيرة وصار المجتمع أكثر مساواة وأقل فقرا بفضل السياسات الاجتماعية القوية التي أعادت توزيع الثورة. تمر الأوروغـواي بفترة لا تمكن مقارنتها إلا ببدايات القرن العشرين حين اعتبرت بلدا به شروط حياة من أفضل ما وجد على الأرض لياقة.

يبدو أن العديد من البلدان الغربية ستصادق في القريب العاجل على إجراءات شبيهة بما وصفنا وسوف لن يكون من غير المناسب عندها القول أن الأوروغواي بصدد تعبيد الطريق لتوسّع أكثر شمولا في الحقوق. بالتوازي مع ذلك، يمكن لمثل هذه القوانين أن تكون عرضة لعراقيل شديدة مثلما كان عليه الأمر في العديد من البلدان التي يحتمل بفعل تقاليدها الثقافية المختلفة أن ترى فيها شناعة.

ما مدى عمومية التعليم العمومي في الأوروغواي

بقلم أدريانا ماريرو (Adriana Marrero) جامعة الجمهورية مونيفيديو، الأوروغواي، وعضو ج د ع اج لجنة البحث في علم اجتمع التربية (ل ب ٠٤)، ولجنة البحث النظرية العلمية الاجتماعية (ل ب ١٦) ولجنة البحث في المرأة والمجتمع (ل ب ٣٢)، وليأندرو بريرا، جامعة الجمهورية، منتيفيديو، الأوروغواي

المشروع «طلبة من أجل القورود» جمع مسرح حواري في ايار ٢٠١٠ في البارلامنت البرتغالية. اجتمعا أكثر من ٢٠٠ طالب من كل أنواح البلد للبحث عن حلول لمشاكلهم

في الأوروغواي يزاول ما بين ٨٠ إلى ٩٠ بالمائة من الطلاب من مختلف المستويات التعليم في المدرسة العمومية. يمثل التعليم الخاص ما لا يتجاوز ١٥ بالمائة وهي النسبة التي لم تتغير إلا قليلا على مر التاريخ. التعليم العمومي مجاني بالكامل من ما قبل الدراسة إلى الجامعة بما في ذلك مستويي الماجستير والدكتوراه. وفضلا عن مجانيته تعتبر مزاولة التعليم الجامعي مفتوحة للجميع من دون إقصاء من الامتحانات أو مراعاة للحصص بحيث يمكن لأي حاصل على الشهادة المخولة أن يسجل فيها. وزيادة على ذلك وعلى الرغم من التديّن الأمريكي اللاتيني، تَعَلْمَنَ التعليم العمومي الأوروغواني منذ ١٩١٧ وحتى في القرن التاسع عشر كان التعليم الديني خيارا يمكن للأولياء رفضه. وفضلا عن ذلك فاقت النساء الأوروغوانيات الرجال الأوروغوانيين في التحصيل الدراسي منذ بداية القرن العشرين وهن اليوم على درجة أعلى من الرجال من حيث نسبة التعلم، كما تمثل النساء ما يقارب ثلاثة أرباع المنتدبين في الجامعة وفي القطاع الثالث ولهن النسبة الأعلى من الخريجات. هذه «الجنة» التعليمية كانت البلد الأول في العالم الذي تبنى برنامج «حاسوب محمول لكل طفل» تحصّل من خلاله من الدولة كلّ تلميذ وكلّ مدرس في كل مدرسة وحاليا في كل مؤسسة للتعليم الثانوي على حاسوب محمول مع نفاذ إلى الإنترنت. وتكريما للزهرة الوطنية السيبو يمكّن البرنامج لموضوع باسمها الأكثر فقرا من التلاميذ من حمْل الحواسيب إلى منازلهم حيث يمكنهم أن يستخدموها للتعلم والمقاسمة واللعب.

يمكن لنا أن نفترض أن نظاما بمثل هذه الخصوصيات، العمومية والحرية والانفتاح، في بلد ذي نماء سكاني ضعيف (صفر فاصل تسعة بالمائة سنويا) عمر ٢٢ بالمائة من ساكنته أقل من ١٥ سنة وفي منطقة ذات مناخ معتدل من دون حواجز جغرافية ولا ثقافية قادر على توفير تعليم إدماجي وعلى تقديم نتائج دراسية منصفة. ولكن الأمر على غير ذلك.استنادا إلى تقرير البرنامج الدولي لتقييم الطلاب (ب د ت ط) الخاص بالأوروغواي لسنة ٢٠١٢ « يواصل الأوروغواي البرهنة على وجود مظاهر صارخة لانعدام المساواة في التطور الاجتماعي الثقافي. فيما يقبع ٨٩ بالمائة من الطلاب الذين يزاولون تعلمهم في مؤسسات ذات سياق اجتماعي ثقافي «غير موات بصفة حادة» تحت المستوى

٢، لا ينزل تحت هذا المستوى إلا ١٣ بالمائة من الطلبة الذين يزاولون تعليمهم في سياقات «أكثر مناسبة». الهوة الفاصلة بين المستويين سحيقة بما أنها تساوي ١٧٠ درجة فيما يخص فصول الرياضيات بما يضع الأوروغواي في مرتبة البلد ذي اللامساواة التربوية الحادة. ظلت هذه النتيجة ثابتة طوال الدورات الأربع التي شاركت فيها الأوروغواي في ب د ت ط».

يمكن التعبير عن ذلك بطريقة أكثر بساطة بالقول إن الأطفال المحضوضين يسجلون في المعدل نتائج أعلى من نتائج أطفال النرويج (٤٨٩) والولايات المتحدة (٤٨١) في حين يسجل الأكثر فقرا نتائج أدنى من نتائج أطفال قطر (٣٧٦) وأندونيسيا (٣٧٥) والبيرو (٣٦٨)، وما هو أنكي من ذلك هو أن من بين الطلبة الذين سجلوا أعلى النتائج يتعلم ٧٥ بالمائة في مدارس خاصة.

إذا ما كانت نتائج امتحان ب د ت ط غير مقنعة للقارئ، والحقيقة أن من الاعتراضات على المقارنات الدولية ما قد يكون وجيها وإن كان عدد المعترضين على المقارنات الداخلية التي تسمح بها النتائج أقل من الأولين، فيمكن لنا أن نعرض معلومة تم التوصل إليها هنا في داخل البلد. في الأوروغواي، في مستوى التعليم الجامعي، يُلفظ الطلبة الأكثر فقرا تدريجيا بداية بسبب المعدلات العالية للهدر المدرسي وللإخفاق. واستنادا إلى معطيات رسمية مستقاة من التعداد العام للمساكن الذي أنجزه المعهد الوطني للإحصاء (٢٠١٢) يزاول ٩٥,٣ بالمائة من الأطفال ذوي ٦ إلى ١١ سنة تعليمهم بالمدارس الابتدائية و٧٣,٨ بالمائة من ذوي الأعمار ما بين ١٢ إلى ١٤ سنة بالمدارس الإعدادية فيما لا يتجاوز الذين يزاولون دراستهم بالمدارس الثانوية ٥١,٤ بالمائة ممّن أعمارهم تراوح بين ١٥ و ١٧ سنة. وأخيرا لا يتعلم بالجامعة إلا ٢٣,٧ بالمائة من الشباب الذين تراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ سنة. تتجه اللامساواة بين الأصناف المبنية على أساس الدخل العائلي نفس الاتجاه: في سن الثالثة وضمن أعلى صنف، يكون تسعة من كل عشرة أطفال مسجلين بالمدرسة في حين لا يمثل المعدل في أدنى صنف إلا واحدا من كل طفلين. وفي حدود السنة ٢٢ من العمر يكون ٥٧ بالمائة من الشباب ضمن الصنف الأعلى مسجلين بالجامعة فيما لا يكون كذلك إلا ٩ بالمائة ضمن الصنف الأدنى.

أين يكمن المشكل إذا؟ كيف يعقل أن ينتج نظام تعليمي مبني على مبادئ تطمح إلى تأمين الاندماج والمساواة مثل نتائج اللامساواة والإقصاء هذه؟

نحن نعتقد أن المشكل يكمن في المعنى الذي نضفيه على اللفظ «عمومي». إن التعليم الذي تسميه الأوروغواي «عموميا» ذو صلة بالغة الضعف بمفهوم العمومية بالمعنى الذي تفهم به في المجتمعات الديمقراطية والتعددية: كل التعليم الشكلي من ما قبل الدراسة إلى الجامعة تحت تصرف كيانين مستقلين: الإدارة الوطنية للتعليم العمومي (إ و ت ع) وجامعة الجمهورية وكلاهما منفصل عن دائرة السياسة الرسمية. على الرغم من وجود وزارة للتعليم بما في ذلك فرعها التنفيذي فليس لها عمليا أي قول في الشؤون التربوية. وعلى الرغم من إقرار الدستور بأن «السيادة للشعب» مثلما تعبّر عن ذلك أوراق الاقتراع في الانتخابات الإلزامية التي تنتظم كل خمس سنوات فإن إرادة الشعب الأوروغواني فيما يهم التعليم غير معبر عنها لا عبر التشريع ثنائي الغرفة ولا عبر الفرع التنفيذي حيث تغل أيادي وزارة التربية.

بالتوازي مع ذلك آلت الغلبة لمصالح الشركات لدى الكيانين المتحكمين في التربية، واللذان يتمتعان باستقلالية واسعة مكنهما منها الدستور. إ و ت ع المسؤولة عن التعليم الإلزامي وعن تدريب المدرسين محكومة بآليات تتسبب مجتمعة في التخفيض من جودة التدريس، حبسته في قوقعة من المرجعية الذاتية والرضا عن النفس. فمن جهة لا يزال تدريب المدرسين يتبع منوال المدرسة التقليدية من دون الاسترشاد بالبحث، ومن جهة ثانية تعتمد الترقيات على مجرد التقدم في سنوات المهنة من دون أي تقييم لتطوير المدرس قدراته وتنافسيته. لا يزال التشغيل مغلقا في وجه المدرسين الشباب من قبل نفس من يسيرون إ و ت ع والذين يعمدون إلى إقصاء المدرسين الذين تؤهلهم الجامعة، وكما لو كان كل ذلك غير كاف يكاد يكون من المستحيل طرد المدرسين.

في التعليم الإعدادي، عنق الزجاجة الحقيقي في النظام التربوي، لا ينجز أكثر من ثلث الدروس بفعل تغيّب الأساتذة وينتهي ما يعادل ٤٠ بالمائة من الطلاب إلى الرسوب. وفي التعليم الابتدائي حيث تغيّب المدرسين أقل استفحالا تظل معدلات الرسوب عالية هي أيضا. سنة ٢٠١٣ كان من آثار الصراع من أجل جرايات أرفع، ذاك الصراع الذي تصاعد بحدة منذ تولي الحكومة اليسارية سنة ٢٠٠٥ إلى الحد الذي جعل اليوم أدنى جراية لمدرس أعلى من ضعف جراية أستاذ جامعي، أن ترك التلاميذ الأكثر فقرا من دون دراسة لأكثر من شهر في الجملة. ولا يشمل ذلك إضرابات أخرى تصدت لمحاولات إصلاح اقترحتها حكومات متعاقبة في حقبة ما بعد الدكتاتورية بما في ذلك الحكومات اليسارية. لم تعان المدارس الخاصة، ذات التسامح الأدنى مع غيابات الأساتذة وإن كانت تدفع جرايات أقل مما تدفعه المدارس العمومية، من مثل هذا الهجوم الانقضاضي المهني الضيق. من هذه الوجهة لا نجد إلا القليل مما هو عمومي في التعليم الأوروغواني.

ساهمت الاتحادات المهنية للمدرسين في ما نسميه «إعادة إضفاء الصبغة الإقطاعية» منتبهةً إلى التعلق الأوروغواني بالصبغة العمومية بوصفها مجالا للوساطة بين المجتمع والدولة وبالأهمية الكبرى للتعليم العمومي في تشكيل الهوية الأوروغوانية وكذا بنبذ المواطنين لآليات السوق. أطلقت نفير الحرب، ورفعت يافطة «التعليم العمومي» وطالبت بالحق في الحفاظ من دون تنازل على حقوق شركاتهم المتجسدة في امتيازات وفوائد تعزز اللامسؤولية تجاه اللامساواة الدراسية وتخرق الحق في الدراسة الذي يحتاجه الأطفال بشدة. طالبوا لأنفسهم بالحق في وضع القرارات من دون تنازل وحيد فيما تنكر الاتحادات النقابية على المواطنين الآخرين الحق في النقد والنقاش وتقديم الاقتراحات. وعليه يمكن للأوروغواي أن يدّعي لنفسه أن تعليمه عمومي ولكن علامات العمومية التي يزعمها لا تبدو عليه.

المعجزة الأوروغوانية: إعادة التوزيع وتنامي الاتحادية النقابية

بقلم ماركوس سوبرفيال (Marcos Supervielle)، جامعة الجمهورية، مونتيفيديو، الأوروغواي وعضو هيئة تسيير في لجنة البحث حول العمل (ل ب ٣٠) بالج
د ع اج، وماريبلا كوينونس (Mariela Quinones)، جامعة الجمهورية، مونتيفيديو، الأوروغواي

عمقت ثاني الحكومات اليسارية الأوروغوانية المنتخبة سنة ٢٠٠٩ سياساتها المناصرة للعمال من خلال مجالس الأجور ونظام ثلاثي الأطراف لتحديد الأجر الأدنى لكل الوظائف في كل قطاعات الاقتصاد. بفعلها هذا اضطلعت بدور استراتيجي في الدفع بإعادة توزيع تدريجية للمداخيل. خلال السنوات الأخيرة ارتفعت الأجور الفعلية بأربعة في المائة سنويا وارتفع الأجر الأدنى بما قدره ٢٥٠ بالمائة. قبل مجيء الحكومة اليسارية سنة ٢٠٠٤ كان معدل الأجور يساوي ستة أضعاف ونصف الضعف الأجر الأدنى في حين لا يقدّر حاليا إلا بثلاث أضعاف. على خلاف الاعتقاد واسع التصديق الذي يرى أن سياسات إعادة التوزيع تقلل من مستويات التشغيل انخفضت معدلات البطالة من ١٣,٧ بالمائة قبل تولي الحكومة اليسارية الأولى الحكم سنة ٢٠٠٤ إلى ما يقارب ٦,١ بالمائة في المعدل خلال عهدة حكمها الثانية، بل إن المراكز المعروضة للتوظيف خلال هذه لفترة ظلت تتيح أعمالا أكثر فأكثر لياقة. تناقص العمل اللاشكلي دافعا إلى تزايد أعداد المنخرطين في التأمين الاجتماعي وموسعا من أعداد المنتفعين بكل حقوق العمل القانونية. تزايد العمل ذو التوقيت الكامل والمنافع أو العمل ذو الجودة المرضية مما نسبته ٥٥ بالمائة من المستخدمين سنة ٢٠٠٤ إلى ما قدر نسبته ٦٩ بالمائة سنة ٢٠١١. خلال هذه الفترة تزايد تشغيل الشباب كذلك فيما تناقص التشغيل غير المستقر. والحقيقة أن هذا النوع الأخير من التشغيل يواصل المراوحة بين التزايد والتناقص ارتباطا بدورات تحول علاقات العمل، ذلك أن ما يهم منها المستخدمين العموميين مرتبط بالتصويت على الميزانيات العمومية وما يهم منها مستخدمي القطاع الخاص مرتبط بمحتويات ما يتفق عليه من عقود العمل الجماعية، ولكن نزاعات العمل قصيرة المدى وحتى ذات الأمد الطويل تناقصت.

صار كل هذا ممكنا بفضل الوضعية الاقتصادية كثيرة المواتاة التي ساقت البلد ضدا عن الأزمة الحادثة في بلدان أكثر تطورا. كان مثل هذا الثراء المتعاظم ضروريا للدفع بإعادة التوزيع الاجتماعية ولكنه لن يكون كافيا بحد ذاته. لم يكن الدفع بالعدالة في المجتمع ممكنا لولا سياسة عالية الحزم وعلى الأخص سياسات ذات أثر حاسم من قبيل تخفيض معدلات الفقر مما يناهز ٤٠ بالمائة من الساكنة إلى ١٢ بالمائة منها ومعدلات الفقر المدقع من ٤,٥ بالمائة إلى ٠,٥ بالمائة.

مثلما أشرنا إلى ذلك كانت الآلية الاجتماعية التي اضطلعت بدور مركزي في هذه السيرورة هي مجالس الأجور ذات التاريخ الممتد في الأوروغواي والتي تمت إعادة ابتداعها من قبل الحكومة اليسارية الأولى فصارت سياسة مترسخة خلال عهدتها الثانية. ساهم التزايد المتصاعد لمعدلات انخراط العمال في الاتحادات النقابية في جعل هذه التغييرات فعلية. وبالفعل تزايدت معدلات «الانخراط النقابي» بما يقارب ٣٠٠ بالمائة منذ ٢٠٠٥ بالغة ما مجموعه ٣٥٠ ألف عضو إلى حد الآن، ويتوقع الاتحاد المركزي أن يبلغ العدد بحلول منتهى سنة ٢٠١٣ ، ٣٨٠ ألفا أي ما يناهز ١٢ بالمائة من ساكنة البلد أو ٢٤ بالمائة من قوة العمل المأجورة. شهدنا نماءا هائلا لا في العضوية فحسب بل وأيضا في بعث اتحادات جديدة في قطاعات لم تكن فيها موجودة من قبل مثل المناطق الريفية أو العمل المنزلي.

لهذا النماء الانفجاري في النشاط النقابي آثار متعددة فهو يولّد من ناحية أولى تزايدا مكثفا للإيديولوجيات النقابية التقليدية. ظلت الاتحادات النقابية الأوروغوانية تقليديا منفصلة عن الدولة

وعن الشركات ولكن عن الأحزاب السياسية سواء بسواء، في المعنى

التنظيمي على الأقل بما في ذلك أحزاب اليسار حيث كانت هذه تعمل على التأثير من خلال النزعات اليسارية لدى القادة الذين لم يكن بمقدورهم الوصول إلى مثل هذه المناصب إلا عبر انتخابهم قاعديا. واستنادا إلى تقليد نقابي آخر يكون لكل شركة أو قطاع إنتاجي نقابته الخاصة مما حول الاتحادات النقابية إلى أنساق سياسية مجهرية تنشغل بالقضايا المحلية وهو ما يمكن أن يكون ذا أثر حاسم على المستوى السياسي الأوسع. نتيجة لذلك كان الاتحاد النقابي المركزي الأوروغواني (PIT-CNT) على الدوام حاضنة لطيف واسع من الاتجاهات النقابية وإن كانت كلها يسارية. للمفارقة، ومن خلال مثل هذه التقاليد الديمقراطية، خسرت الاتحادية النقابية بعضا من انسجامها السياسي بالتساوق مع عدم اتساق القادة الجدد المنبثقين من الأسفل حتما مع النزعة اليسارية التاريخية. على المستوى الإيديولوجي ظهرت في بعض القطاعات تيارات نقابية راديكالية وطوّرت مواقف قوية في مناهضتها للحكومة. في بعض القطاعات غلبت البلاغة المهنية قاطعة مع إدراج المطلبية النقابية ضمن استراتيجية نقابية واسعة تستهدف تحديث البلد وتحسين أوضاع الفئات الأدنى في المجتمع. يبدو أن هذه النزعات النقابية الجديدة التي أظهرت في بعض الوضعيات صرامة حازمة بصدد تغيير التنظيمات النقابية الواسعة مولدة تحديات تواجه بها النماذج القديمة ومهيئة لعلاقات جديدة مع الحكومة القادمة. عمليا تطورت مطلبية مهنية جديدة بل وصارت غالبة في بعض القطاعات وهي لا تتوجه إلا إلى الترفيع في المطالب حصرا من دون ربط مطلبيتها تلك بأية نظرة أخرى أوسع للعالم مثلما جرت به التقاليد في النقابات. ربما كنا بصدد شهود ظهور يسار جديد عامل ضمن الهياكل النقابية التقليدية أو، على سبيل وضع البدائل، باعثا بنى جديدة تؤسس لنظرة جديدة للمجتمع على قاعدة عالم العمل.

«الإصلاح الزراعي» الأوروغواني

بقلم دييغو إ. ينييرو (Diego E. Piñeiro)، جامعة الجمهورية، منيفيدو، الأوروغواي

من تربية الماشية التقليدية ... صناعة اللب متعددة الجنسيات. صور من إميليو فرناندیز.

ضربت أزمة اقتصادية حادة الأوروغواي سنة ٢٠٠٢ بعد عشرين سنة من الإصلاحات النيوليبرالية في ظل قيادة أحزاب تقليدية. في ٢٠٠٥ انتصرت الجبهة الواسعة في الانتخابات وشرعت في إنجاز مهمة إعادة بناء البلد العسيرة. في السنوات الموالية نما الاقتصاد إلى أعلى مستوى له في القارة فيما كانت سياسات إعادة التوزيع تجهد للتقليص من الفقر والعوز إلى معدلات غير مسبوقة. وتعزى العديد من هذه الإنجازات إلى النمو الهائل الذي حققه القطاع الزراعي الذي شهد تحولا بنيويا عميقا خلال هذه السنوات.

لم تتغير بنية المجتمع الريفي في الأوروغواي إلا قليلا خلال القرن العشرين. على قمته كان مالكو قطعان الماشية الكبيرة إلى حد ما والمؤسسات الزراعية المتكفلة بإنتاج السلع المعدة للتصدير. بفضل التشكل المبكر للزراعة الرأسمالية جلبت أجور العمال الزراعيين كثافة إلى قوة العمل الريفية وإن وجد في الآن ذاته عدد لا يستهان به من العائلات المنتجة (مزارعون أكثر مما هم فلاحون فقراء) ذات أصول أوروبية تكفلت بإنتاج الغذاء للسوق الداخلية. في بداية القرن كانت كل هذه البنية متجهة إلى التثوير ضمن مسار أصفه هاهنا. وجد منذ منتهى القرن الماضي طلب متنام في السوق العالمية على الغذاء وعلى المأكولات ذات الأنسجة الليفية وعلى المواد النيئة بغية إنتاج محروقات طاقية نباتية المصدر. كما تسبب إدماج أعداد كثيفة من السكان في الاقتصاديات الصاعدة وكذا مستهلكين جددا في تصاعد أسعار هذه المنتجات. شهدت الأوروغواي بوصفها منتجة لهذه الخيرات المطلوبة بشدة تزايدا في كثافة الطلب على استخدام الأراضي. وزاوج البلد بين استغلال أراض جديدة لزراعة الحبوب والبذور الزيتية صاحبه وإنتاجية متصاعدة للماشية مما تسبب في تزايد إنتاج المواد الزراعية وتصديرها. إلى أشكال الإنتاج هذه التي يمكن القول إنها تقليدية علينا إضافة الإنتاج الغابي. بفضل الدعم الحكومي الذي انطلق في العام ١٩٨٧ ثمة الآن أكثر من مليون هكتار غابي مشجر بنوعين من غراسات الخشب الناعم بادرت بتطويرها والعمل عليها شركات متعددة الجنسيات، ويعتبر بروز المحروقات الطاقية نباتية المصدر الذي تقوده شركة الوقود الحكومية عنصرا آخر مؤثرا في ميزان مختلف أشكال الإنتاج الفلاحي.

توفر لنا أسعار الأراضي مؤشرا واضحا على هذه التحولات

الوقود الحيوي اليوم، والجوع غدا؟ تصميم توضيحي لاربو.

التي مسّت العالم الـزراعـي، إذ تصاعد معدل ثمنها خلال العشرية الأخيرة بسبعة أضعاف. ولكن وبالنسبة إلى المستغلات الزراعية الأوسع امتدادا (أكثر من ٢٥٠٠ هكتار) كان التصاعد بإثني عشر ضعفا مُجبرا كلا المنتجين الصغار والمتوسطين على بيع أراضيهم. كانت النتيجة تمركزا متناميا للتملك الأجنبي للأراضي. وتظهر المعطيات الأولية المستقاة من التعداد الزراعي الأحدث الذي أجري سنة ٢٠١١ أنه لم يبق من بين الملكيات الزراعية التي كانت تعد ٥٧,١٣١ وأحصيت سنة ٢٠٠٠ إلا ٤٤,٨٩٠. وعلى الرغم من أن ٩١ بالمائة من ١٢,٢٤١ ملكية التي اختفت كانت ذات مساحة أقل من ١٠٠ هكتار فإن من المؤشرات ما يظهر أن تحوّل الملكية لم يمس صغار المالكين فحسب مثلما كان عليه الحال خلال عشريتي السنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٠ بل ومالكي المواشي المحليين سواء بسواء.

لتعزّز هذه الشريحة الجديدة من ملاك الأرض أثر ثقافي محتّم لا يقتصر على ارتباطه ببروز الملكية الأجنبية حيث تظهر المعطيات الأولية المستقاة من ذات إحصاء سنة ٢٠١١ أنه وفيما كانت حوالي ٩٠ في المائة من الأراضي الأوروغوانية سنة ٢٠٠٠ بين أيدي أوروغوانيين يعيشون فعليا في الأوروغواي فإن هذا الرقم تناقص خلال الإحدى عشر عاما الماضية إلى ٥٤ بالمائة. بحلول سنة ٢٠١١ كانت ٤٣ بالمائة من الأراضي الأوروغوانية بين أيدي «أشخاص معنويين» هم غالبا عبارة عن «شركات خفية الاسـم» أغلبهم مواطنون وكذا شركات من جنسيات الأخرى.

بذلك نكون انتقلنا من مشهد تغلب عليه ملكيات المـواشي الواسعة إلى آخر تغلب عليه مستغلات تستخدم في فلاحة الحبوب والمنتوجات الغابية والوقود النباتي في ظل هيمنة الشركات الكبرى وتبنّي المكننة المكثّفة والنزوح التدريجي للساكنة الريفية نحو المـدن والتمركز الكثيف للملكية والملكية الأجنبية... وهلم جرّا إلى الحد الذي يبدو فيه العالم الزراعي اليوم مختلفا عما كان عليه خلال النصف الأخير من القرن العشرين.

تولّد التغيّر الحاد في المشهد الفلاحي وفي الزراعة عن سيرورات متعددة غذت بعضها البعض، حيث يسّر في المقام الأول الإطار التنظيمي تسرب رأس المال المالي من خلال تشكيلة واسعة من المؤسسات الاستثمارية الزراعية، وفي المقام الثاني وفرت التحولات التنظيمية الحادثة في الشركات وعـلى الأخـص من ذلـك بعث «الشركات المتشابكة» لرأس المال الموارد التي تسمح له بأن يعمل في ظل مرونة تعاقدية خارقة للعادة، وفي مقام ثالث مكّن تصاعد المناولة في العمل الزراعي من استغلال عـارضي الخدمات الممكنة مستخدمين شبكاتهم الاجتماعية في توظيف فرق العمل وإدارتها فيما عمّقت التغيرات التكنولوجية التي صاحبت الزراعة الدقيقة في المقام الرابع تبعية المزارعين للبذور المعدلة جينيا وللمبيدات الزراعية والآلات الجديدة. ويشمل ذلك في مجال تربية الماشية ممارسة التطعيم واستخدام منتجاب جديدة للحفاظ على صحة الماشية واسطبلات إيوائها وما إلى ذلك.

في الآن ذاته غيّر وصول تقنيات جديدة للإعلام والاتصال (الحواسيب والنفاذ إلى الإنترنت والهواتف الخليوية،...) بعمق التصرف في الشركات الزراعية. غيّرت هذه التكنولوجيات مصحوبة بتطويرات أحدثت في البنية التحتية وتوسّع في استخدام الدراجات النارية تنظيم قوة العمل رابطا العمال بهذا أو ذاك من المراكز الحضرية محوّلا الحدود بين الريف والمدينة. تخلق إعـادة تشكيل بنية الـزراعـة والمجتمع الريفي هذين فاعلين جـدُدًا وتحالفات جديدة وهو ما يستوجب استقصاءات في بلد ذي تقليد زراعي ممتد ويطمح إلى الدفع بالديمقراطية والعدالة واستدامة التنمية.

> ظهور المجتمع المافيوي المجري

بقلم غيورغي شيبلي (György Csepeli)، جامعة إيوتفوس لوراند (Eötvös Loránd)، بودابست، المجر

لى غلاف هيتي فيلاغازدازغ المقروءة على نطاق واسع (الاقتصاد العالمي الأسبوعي) ، يصور الحزب الحاكم (فيدز) على انه مافيا.

انقضى أكثر من عشرين عاما منذ السنة السعيدة ١٩٨٩ حينما كفت الدولة الاشتراكية فجأة عن الحياة وأفسحت في المجال لنظام جديد مبني على أسس ليبرالية. كانت تلك بداية النقلة نحو اقتصاد السوق والديمقراطية. وعلى ما كتب مايكل بـوروای وكاثرين فـيرداي (Katherine Verdery) في تقديمهما لكتاب «التحول غير الأكيد» انقسم متابعو هذه السيرورة في تأويلهم موزعين بين السرديات الكبرى المتنبأة «بنهاية التاريخ» وبين «ما بعد الحداثة الجديدة وغير المحددة»، وانتهت الحقيقة إلى أن تكون مغايرة.

باستثناء قلة من المثقفين الراديكاليين والأطر القيادية الشيوعية العليمة لم يكن لأحد أن يتوقع التحول نحو النظام الجديد. لم يكن الناس العاديون بالتأكيد مناصرين للتغير وسرعان ما اكتشفوا أن جديد النظام وخاصة المبادرة الاستثمارية والبطالة غير مستساغ.

من بين البلدان التي كانت تحيا ضمن دول اشتراكية كانت المجر معروفة بتسامحها تجاه نوع من المبادرة الاستثمارية في الـزراعـة. استنادا إلى كتاب إيفان زيليني (Ivan Szelenyi) «مستثمرون اشتراكيون» كان ما يقارب ١٠ بالمائة من ساكنة البلد خلال حكم الدولة الاشتراكية منخرطين في أنشطة ذات مظهر استثماري. ولكن المـبـادرة الاستثمارية بالمعنى الرأسمالي الغربي لم تكن محجرة فحسب بل كانت تعبر جريمة. أثبتت نظرية زيليني حول «التبرجز المُعوّق» خطأها وسرعان ما اكتشف المبادرون الاشتراكيون السابقون أن المبادرة كانت في ظل الحكم الجديد عالية المخاطرة وفشل أغلبهم. كان التوفيق محالفا للشبكات أكثر مما حالف الموهبة أو الإنجاز وينحدر العديد من المبادرين الاستثماريين ما بعد الاشتراكيين الجدد لا من المبادرين الاستثماريين الاشتراكين السابقين بل من الكوادر العليا السابقين.

كان على العديد من المنحدرين من الطبقة العاملة أو من الطبقة الوسيطة أو من المواقع القيادية الوسيطة أن يلاقوا مصير البطالة المـشـؤوم. خـسر مليون ونصف المليون من المستخدمين السابقين في اقتصاد الدولة المفلس أعمالهم على الفور بأثر التحول من «اقتصاد الندرة» إلى «اقتصاد فائض القيمة». صارت فروق

<<

المداخيل والاستهلاك بين العائلات الأكثر غنى والعائلات الأكثر فقرا أكثر بروزا وخاصة خلال السنوات الأخيرة. فقد السكان المهمشون بما فيهم الغجر وكبار السن الذين يحيون في المناطق الريفية النائية والمفتقرون إلى منازل تؤويهم كل أمل في معاودة الاندماج في المجتمع عامة. تتوازى مظاهر اللامساواة الإثنية والمناطقية ناتجة عن ظهور انتصاب سكني أشبه بالغيتوات في شمال المجر. جعل التمييز وانتشار ثقافة فقر حياة الأقلية الغجرية بائسة. وزيادة على اللاأمان المادي يوجد إحساس باللاأمان الفكري تولد عن افتتاح فضاءات تتنافس فيها النظرات إلى العالم والإيديولوجيات.

بيّن بائع خضراوات فاكلاف هافل (Vaclav Havel) الشهير الذي كان يعيش الاشتراكية أن « عيش الأكذوبة يعني عيش الأكذوبة». ليس يهم إن كانوا في الحكم أو أقل تملكا له فقد كان المعتقدون في الاشتراكية مثلهم مثل المعارضة مقتنعين أن الحقيقة والزيف كانا واضحين ومنفصلين تمام الانفصال. مع التحوّل من دولة الحزب الواحد إلى التعددية السياسية اختفى الحد بين الحقيقة والزيف ذلك التقسيم الذي كان يبدو قبل التحول دائما. وبما أنهم لم يتعودوا على أن يختاروا ما بين الحقائق والأكاذيب المتنافسة فقد صار الناس تائهين وصارت حرية التعبير كابوسا للمواطنين الذين كانوا يخشونها.

أدّى هذان النوعان من اللاأمان إلى انتفاضة ديمقراطية ضد الليبرالية مع انتصار التحالف القومي الساحق سنة ٢٠١٠: التهمت الديمقراطية أبناءها. في الذكرى الخامسة والعشرين للتحول كان يبدو أن المجر يعود إلى اشتراكية الدولة غير أن هذه المرة كانت على شاكلة الاشتراكية الوطنية. استنادا إلى قول بالينت ماغيار (Bálint Magyar) يمكن وصف المجتمع المجري اليوم بكونه «دولة المافيا» مقسما إلى دوائر مغلقة تتكثف داخل كل واحدة منها الصلات الاجتماعية الواصلة ولكن الصلات بينها تكاد تنعدم، أو إذا ما أردنا أن نعبر عن ذلك بطريقة سوسيولوجية واستعدنا كلمات مارك غرانوفيتر (Mark Granovetter) قلنا إن غلبة الصلات المتينة ولّدت بروز دولة المافيا التي أعاقت بالمقابل تطور التنظيم الاجتماعي المبني على صلات واهنة. تبعا لذلك قلّص غياب منظمات المجتمع المدني المبنية على أساس الصلات الواهنة التنافسية الوطنية ونمو الاقتصاد.

من أجل تحصين شرعيتهم، يركن قادة «دولة المافيا» بالضرورة إلى الإيديولوجية القومية. للناس الموجودين خارج دوائر المافيا التي تسيطر على آليات إعادة توزيع الخيرات والخدمات نصيبهم من إعادة توزيع الخيرات الرمزية المتمثلة في رسالة الإيديولوجية القومية المكرورة دون انقطاع ومفادها أن المجريين مناضلو حرية منذ الميلاد محاربين للأعداء الداخليين والخارجيين المتحالفين في مؤامرة مشتركة. ليس العدو الداخلي في حاجة إلى التعيين بما أنه معلوم تماما منذ زمن طويل وهو اليهود. ولكن العدو الخارجي تغير باعتبار الافتقار إلى مناسبة لاستعداء الأتراك والعائلة المالكة القديمة (آل هابسبورغ) والسوفيات. يستقر العدو الخارجي الجديد الآن في بروكسال حيث بات الاتحاد الأوروبي محطّ البغض القومي المجري. للمفارقة أو ربما للموافقة، تتظاهر الدعاية المعادية لأوروبا بالتعامي عن الأموال المتدفقة على البلاد من مختلف المصادر الأوروبية.

ولّدت دولة المافيا ثلاث كتل اجتماعية إحداها هي الموجودة ضمن الدوائر المغلقة للعائلات السياسية الحاكمة وتتمثل الثانية في الراغبين في الاعتقاد بوجاهة الرسالة الدعائية القومية التي تبثها الحكومة. هم على استعداد للمشاركة في نظام التعاون القومي كما يسميه الحزب الحاكم. لهذه الحماسة أسباب مختلفة: مناهضة حماسية للشيوعية، سعي لاستقطاب مناصرين جدد، معاناة للظلم في ظل حكم اشتراكية الدولة السابق أو ببساطة البحث عن احتلال المواقع. تتمثل كتلة المجريين الثالثة في المهاجرين الجدد الذين تصاعد عددهم في السنين القليلة الأخيرة. استنادا إلى دراسة أجريتها آنياس هارش (Ágnes Hárs) ينحدر العمود الفقري لهذه الهجرة من الشباب الأفضل تعلما القاطن غرب الدانوب (ملاصق للنمسا) ومن قلب المركز الصناعي لشمال المجر.

على الرغم من ذلك، ما مهرب آخر من الوضعية الحالية بالنسبة إلى من بقوا في المجر إلا إعادة ضخ بعض المعنى في الثقة الاجتماعية أي القدرة على تطوير التعاون بين أعضاء المجتمع الغرباء عن بعضهم البعض. يجب أن تكون المهمة بالنسبة إلى هؤلاء هي كسر انحباس الصلات القريبة وخلق العديد من الجماعات على أساس الصلات الواهنة.

قَدَرَ الطبقة في المجر المعاصر

بقلم إيستر بارثا (Eszter Bartha)، جامعة إيوتفوس لوراند، بودابست، المجر

أنقاض صناعية مهجورة - حيث كان هناك جيوش من العمال، والآن كلاب متطفلة. الصورة من قبل اللاعب بالازس جاردي .

يحوم أول سؤال يتبادر إلى الذهن حول ما إذا كان لمفهوم الطبقة بعض وجاهة في المجتمع ما بعد الصناعي أو بالأحرى حول ما تستفيده المناقشة الآكاديمية من إعادة استدعاء مفهوم الطبقة. كان مسار مفهوم الطبقة في أوروبا الشرقية شديد الارتباط بتطور اشتراكية الدولة التي ادعت أن الطبقة العاملة هي الطبقة الحاكمة.

نزع الانهيار النهائي السريع للأنظمة الشيوعية على امتداد المنطقة سنة ١٩٨٩ السرديات المشرّعة لتواريخ الطبقات العاملة الرسمية. فقد كذبت أحداث تلك السنة كل فكرة حول أدنى تناسب ممكن بين الوضع الطبقي والوعي الطبقي الموجودة في التيارات المهيمنة في الفكر الماركسي. وفيما كان البعض من مثقفي أوروبا الشرقية حتى سنة ١٩٨٩ محافظين على المحاججة على وجود اشتراكية ديمقراطية تستند على حكم العمال[1] كانت مجموعات أخرى تشمل العديد من الإصلاحيين تنادي «بطريق ثالث» ما بين الرأسمالية والاشتراكية والبعض الآخر ببعث ديمقراطية اشتراكية مبنية على اقتصاد مزدوج ونقابات عمالية قوية، كما كان من المنتظر على نطاق واسع أن لا تناصر الطبقة العاملة إعادة تركيز الرأسمالية أو حتى بديلا جماعي الملكية إصلاحيا. تبين أن ما كان منتظرا خاطئ وأن المقاومة الفعلية التي أبدتها الطبقة العاملة تجاه إدخال الاقتصاد الرأسمالي كانت بالغة الضعف. والحقيقة أن ما من بلد أوروبي شرقي واحد ناصر فيه العمال أي نوع من البديل الاشتراكي الديمقراطي للنظام القائم، كما لم يكن المناخ الفكري الأوروبي الشرقي مواتيا لاستعادة مفهوم الطبقة على أثر تغيير النظام إذ كان ينظر إلى كل أشكال نظرية الطبقة على أساس فقدانها لأية قيمة فيما كانت الطبقة العاملة تقرن من دون جهد نقدي إلى ماضي اشتراكية الدولة بوصفها نخبا فكرية ملتفتة إلى مستقبل من «التبرجز» أبطل الأدوار الاجتماعية و السياسية للعمال الصناعيين.

ما الضرورة التي توجب إعادة التفكير في مفهوم الطبقة في أوروبا الشرقية إذا. كان مشروع التبرجز يَعِدُ الشعب بالتحاق سريع بمقاييس الحياة لدى الطبقات الوسطى في بلدان الرأسمالية الغربية المتقدمة وبالحفاظ على التشغيل الكامل وبالأمان الاجتماعي الذي كانت تحظي به في ظل الاشتراكية. عشرين سنة بعد انهيار اشتراكية الدولة صار

>>

فشل هذا المشروع واضحا لدى الجماهير. دعمت الخوصصة فقدان الثقة الاجتماعية بما أن رأسمالية ما بعد الاشتراكية خلقت في كل مكان مظاهر أكبر من التفاوت الاجتماعي والمادي من تلك التي وجدت في ظل اشتراكية الدولة. نتجت عن التقليص الحاد من الصناعة الثقيلة بطالة كثيفة فيما فرض رأس المال الأجنبي تنافسا غير عادل على الشركات الوطنية التي كانت تحتاج بشدة إلى تمويلات تضخها في رأس المال والبنية التحتية. وقد انتقد كتاب غربيون الرأسمالية النيوليبرالية على أنها مشروع «استعمار» جديد لأوروبا الشرقية[٢].

يمكن لنا أن نجيب على السؤال الباحث عن تحديد أي نوع من المواقع البنيوية خلقت الرأسمالية ما بعد الاشتراكية في المجر بأنها، وفي اتساق مع التيارات الغربية، قلّصت من القطاع الصناعي فيما ضخمت بوضوح نصيب القطاع الخدمي من الاقتصاد، بل إن المناولة عززت التفاوتات البنيوية بين الشرق والغرب وهو ما يفسر نسب الرأسماليين المنخفضة نسبيا والنسب المرتفعة للعمال غير المختصين في المجر مقارنة بأوروبا الغربية. تحاجج زالاي (Szalai) بأننا بحاجة إلى منوال ثنائي لوصف المجتمع المجري المعاصر وفيه تُميّز بين عمّال الشركات متعددة الجنسيات وعمال القطاع الوطني. هؤلاء ضعيفة أجورهم وفاحش استغلالهم، ورماقون (يقومون بأعمال مختلفة)، مستخدمون بطريقة غير رسمية ويحيون حياتهم يوما بيوم فيما يمكن النظر للأولين على أنهم جزء من الأرستقراطية العمالية الجديدة. في الآن ذاته تؤكد زالاي على خاصية التمايز لدى الطبقة العاملة المجرية حيث الوعي الطبقي الضحل (أو حتى المنعدم) ويقظة النقابات العمالية المحلية وهو ما يعوق تطور «طبقة عمالية لذاتها» مجرية ومن ثم تمثيل مصالح العمال بطبيعة الحال[٣].

على أن أشكال التفاوت الجديدة لم تكتسب بعدُ الصبغة المؤسسية في المجتمع المجري (ناهيك عن تسليط العقاب من أجلها). «رأسمالية السوق هذه لفظتنا» ذلك هو الشعور السائد في صفوف مستجوبيّ من المنتمين إلى الطبقة العاملة[٤]. أصيب هؤلاء العمال بخيبة أمل من هذه الرأسمالية فقد تمّ الحطّ من مهاراتهم ومن معرفتهم من قبل النظام الجديد وهم يقرون، على الرغم من انعدام المساواة في ظل نظام الكادار (Kádár)، بأن مظاهر التفاوت الاجتماعية المادية تصاعدت بصفة ملحوظة منذ ١٩٨٩. اشتكى العديد من مستجوبيّ من عدم قدرة أبنائهم على التنافس مع أبناء المتصرفين والأطباء والمحامين الذين ينطلقون في دورة حياتهم الكهلة بحظوظ أفضل (بفضل الدروس الخاصة في اللغات والرياضة الرقص ومخيمات التزلج...).

على أن انتقاد النظام الجديد هذا لم يتوفق في التحول إلى نقد مناهض بأتم معنى الكلمة للرأسمالية. مثلما جرت بذلك العادة لا يزال العمال ينتظرون من الدولة أن تحمي المنتجين المحليين من منافسة الشركات متعددة الجنسيات غير العادلة وهم ينظرون إلى الدولة القوية التي تمثل الرأسمالية الوطنية ذات «الطريق الثالث» على أنها بديل إيجابي. يمكن أن نعزو ردة الفعل هذه إلى غياب فضاء عمومي مناهض للرأسمالية قوي وإلى تدني قيمة لفظة «الطبقة العاملة» سواء بسواء مع أسباب تاريخية اقتصادية أكثر عمقا تسببت في بقاء المنطقة متخلفة.

على أنه من الممكن ملاحظة النزعات المجرية من قبيل الفساد السياسي واختراق الانقسامات الطبقية وتضخم الطبقات الدنيا وضعف النقابات العمالية في بلدان غربية متقدمة كذلك مثل الولايات المتحدة الامريكية. فهل تكون بلدان ما بعد الاشتراكية رافعة مرايا عاكسة للغرب مشيرة إلى توافق كوني في المسائل الاجتماعية والاقتصادية بالتوازي مع الآثار السياسية للانحدار الطبقي الذي يعزز الإيديولوجيات الإثنية والشعبوية في صفوف العمال؟ صار من المألوف المحاججة بأن الموهبة والإنجاز والاجتهاد في المجتمع ما بعد الصناعي بثقافته المندمجة هي التي تحدد من يحرز قصب السبق بحيث تخلق «المنافسة المتساوية» تفاوتا مقبولا اجتماعيا على المستويين الوظيفي والمادي. تلك كانت كذلك إيديولوجيا الرأسمالية ما بعد الصناعية التي جلبت الكثير من خيبات الأمل مثلها مثل الماركسية اللينينية الرسمية المبكرة. ليست المنافسة متساوية أولا وثانيا لم تعد مظاهر التفاوت الاجتماعي والمادي الحاد التي تولّدها التنافسية الرأسمالية عديمة الرحمة مقبولة من قبل الناس. وبالفعل قد يقبل الكثير من الناس الأوتوقراطية (حكم الفرد الواحد) بديلا يوفر عدالة اجتماعية أكبر في حين أننا ها هنا، ولحسن الحظ، إزاء غرب ديمقراطي يلوّح بالمرآة العاكسة لمستقبل الشرق لا الطريق الأخرى ثانية.

[١] في المجر كانت فكرة اشتراكية ديمقراطية من دون حزب العمال الاشتراكي المجري (الحزب الشيوعي سابقا) ممثلة رئيسيا بالاتحاد اليساري البديل (Baloldali Alternatíva Egyesület). على أثر فشل السياسي الذي ضرب مشروعه اتصل المبرات الفكري لهذه المدرسة عبر مجلة «الوعي» (Eszmélet) التي بعثت سنة ١٩٨٩. كان مفكر هذه الحلقة الأكثر شهرة عالميا هو توماس كراوس (Tamás Krausz).

[٢] يمكن الاطلاع على ما كتب في : Swain, N. (٢٠١١) "A Postsocialist Capitalism," Europe-Asia Studies, ٦٣:٩, pp.١٦٧١-١٦٩٥.

[٣] Szalai, E. (2004) "Tulajdonviszonyok, társadalom-szerkezet és munkásság," Kritika, 33:9, pp.2-6.

[٤] يمكن الحصول على ملخص لهذا البحث في مقالي:

(2012) "'Something went wrong with this capitalism': Illusion and doubt in a Hungarian (post)industrial community," in: Mathijs Pelkmans (ed.) Ethnographies of

في (لا)مسؤولية النخب

بقلم غيورغي لانجيال (György Lengyel)، جامعة كورنيفوس ببودابست، المجر

رئيس الوزراء الهنغاري لديه ميول للرياضة ...

للوزير الأوّل المجري بعض ميل إلى الرياضات وعلى الأخص لكرة القدم، وهو كثيرا ما ينهي خطاباته بعبارة «إلى الأمام يا مجر» وهي صيغة استعارها من برلسكوني. ليست كرة القدم المجرية على ما يرام هذه الأيام و بالتوازي مع ذلك تبدو النخبة السياسية واهنة. في الشارع الذي كان أثيرا لدى الوزير الأول في طفولته، قريبا من منزله الريفي، يشيّد ملعب رياضي تؤدي إليه سكة حديد تنتهي قريبا منه. العديدون لا يحبون ما يحدث وآخرون يحبونه وهم يقولون «لنكن فخورين بما توفقنا في تركيمه». في سياق ما كان يعلنه النائب –الوزير الأول عندما كان سياسيا في مدينة ريفية « إن كنت معدما فتلك هي قيمتك».

يمكن العثور على علامات وجود هذه العقلية في مجر الحقبة الأخيرة من الدولة الاشتراكية. منذ السبعينات وبعد عقود من حرمان ما بعد الحرب والتسليم الإجباري للمحاصيل والملكية الجماعية القسرية فتحت الطريق في وجه الأفراد حتى ينموا ريشهم في أعشاشهم من خلال أشباه الأسواق التكافلية بين التعاضديات والمستغلات العائلية وإعادة التوزيع ضمن الاقتصاد الموازي. نتيجة لذلك بدأت بعض القصص العائلية في الحصول في القرى المجرية التي صار العديد منها عسير التدفئة وغير موات للعيش ولكنها كانت ذات قيمة عالية بوصفها من الخيرات التي يمكن التبجح بها. خيرات النخبة الحاكمة الحالية التبجحية هي الملاعب الرياضية. ليس من الضروري امتلاكها بل يكفي أن تقترن بأسمائهم مثل الأهرامات وأقواس النصر والمؤسسات الثقافية في بلدان أخرى.

على أن المشكل الأكبر لدى النخبة السياسية المجرية ليس الصفاقة والطمع وانعدام الذوق. أخشى أن يكون ترسيخ الديمقراطية المجرية محل مخاطرة لأن مسؤوليته تعود إلى النخب السياسية المجرية. ليس المرء بحاجة إلى فهم نخبوي حتى يعيَ أن النّخب هي التي تضطلع بالدور الأساس في هندسة البدائل الاجتماعية فيما النخبة الآن وهنا بصدد نوع من التظاهر بخوض تعديل للمؤسسات الديمقراطية فيما تتصرف بطريقة خارقة للمعايير على نحو عميق وخطر.

يمكن الخوض في استعراض سريع لنوعين من الخروقات. الأولى هي شجب الطريقة التي بها تركّزت النخب حيث ساهم التسريع في إعادة تنصيبها قبل التغير الكبير في إطلاق سيرورة من التحولات السياسية التي جدت بسرعة معقولة ومن دون صدمات اجتماعية. وقد يسر ذلك بالمقابل التفاهم بين نخبة الدولة الاشتراكية ونخب

>>

المعارضة الديمقراطية الصاعدة. مثلت الموائد الحوارية المستديرة لسنة ١٩٨٩ آلية تنصيب للنخب بدأ أن هذه استخدمتها لتطوير مشروع توافقي. كان هناك وفاق واسع حول تبني قواعد الديمقراطية البرلمانية المعتمدة على الحريات الأساسية والنظام التعددي واحترام الملكية الخاصة. اعترف الفاعلون من الجانبين بمشروعية بعضهم البعض وبقواعد اللعبة. وقد بدا أن فصائل النخبة السياسية التي اتبعت المصالح الحزبية تولت مرارا إعادة صياغة قواعد عمل النخبة المتحدة بالتوافق أو أنكرت المشروعية على خصومها ولكن لم يلاحظ من آثار ذلك إلا أحداث أو انحرافات بسيطة.

يحيل مثال الخرق الخطير الآخر إلى التبرعات التي جمعت خلال الحملات الانتخابية والتي تجاوزت تحاوزا مهولا المقادير المحددة قانونا. يعتبر تمويل الأحزاب وخاصة تمويل الحملات منطقة عتمة رمادية بين القانونية واللاقانونية يمكن أن تحدّد مصير النخبة السياسية المجرية. ومثلما احتسبت المنظمة العالمية للشفافية (Transparency International) أنفق الحزبان القياديان، الفيديز (Fidesz) الحاكم والمعارضون الاشتراكيون في آخر انتخابات ثلاثة أضعاف المقادير المسموح بها على الأقل. ويقدر خبراء آخرون هذا الإنفاق بما يتجاوز ذلك بكثير. خيضت العديد من المبادرات من أجل تحوير قانون تمويل الأنشطة السياسية بحيث يصير تمويل الحملات أكثر شفافية ولكن لم تتم المصادقة عليه. ليست تلك ظاهرة مجرية خالصة ولكن ترسيخ الديمقراطية الآن وهنا واقع في مأزق بالغ المخاطرة. يبدو أن من مصلحة النخبة الحاكمة الحفاظ على التشويش الذي يسود تلك المنطقة الرمادية المغلفة لتمويل الأحزاب، وتدرك النخب مقدار عسر الدفاع عن مثل هذه الأوضاع ولكنها تتغاضى عن ذلك وللمزيد من التدقيق يمكن القول إنها ترى ذلك رؤي العين ولكنها تنزع إلى تأويله تأويلا إيديولوجيا.

لمّح وزير اشتراكي أول سابق أسس حزبا منذ أن كان في الوزارة الأولى إلى خزعبلات تمويل الحزبين الكبيرين المتنافسين ولكنه أعلن أنه كان ينتظر أن تتم تبرئته من الاتهامات التي تعلقت به ليقدّم المعطيات الملموسة إلى المحكمة. يبدو واضحا ما جعله ينأى بنفسه عن الإصداع بالحقيقة. وأشار الوزير الأول الحالي إلى أن قسما من كبار رجال الأعمال عديمي الرحمة بصدد الانغماس في العمل السياسي وعلى الأخص في الحزب المنافس له، الحزب الاشتراكي. ويحاجج وزير سابق كان عضوا في المعارضة الديمقراطية بأن النخبة الحاكمة حاليا شيّدت دولة مافيا ذلك أن بإمكان الحكومة أن تتلاعب بالاقتصاد وأن تعيد توزيع المداخيل على زبائنها بفضل استخدام القوانين والتراتيب.

ليست هناك فوضى أو دكتاتورية في المجر ولكنهما قابلان للظهور مع أفضلية للثانية. وضعت الحكومة المحافظة، معتمدة على حيازتها أغلبية الثلثين في البرلمان (وهم في الحقيقة أقلية من منظور عدد الناخبين)، ومن خلال دستور جديد قانونا جديدا للوسائط الإعلامية وقانونا جديدا للانتخابات وقانون شغل جديد وتمكنت من إنجاز كل ذلك من دون المبادرة بتأمين مساندة واسعة. وقد منع ذلك التمتع بالعديد من الحقوق والاستحقاقات إلى درجة واضحة وقلّص من المراقبة القانونية وهدد رصيد الديمقراطية وتوازاتها. بدا تأثير الاتحاد الأوروبي محدودا للغاية كما ظل صوت المثقفين النقديين خافتا. أسلوب تصرف الوزير الأول استبدادي وسامٌ والناس متخوفون من المفاجآت المتوقعة غير السارة التي تتسبب فيها الأزمة المستمرة ولذلك ينادون بالرعاية الاجتماعية وبمساواة أكبر.

يشجع ذلك الرطانة الشعبوية التي تقدم نفسها على أنها كفاح من أجل «الحرية الاقتصادية»، وتستعرض نوعا من الوقاحة في وجه الشركاء السياسيين الدوليين وصارت تعلة لمضاعفة الضرائب مثل تلك التي فرضت على البنوك وفروع اقتصادية أخرى أغلبها على ملكية أجانب. قد لا يكون ذلك مجرد رطانة أسلوبية ذلك أن النخبة الحاكمة تعتقد فعلا أن عليها أن تكافح ضد الضغوطات الاقتصادية الخارجية بغية تفادي «تحول البلاد إلى مستعمرة» وأن عليها أن تقلّص من ديْن الدولة الخارجي المقدر بثمانين (٨٠) بالمائة من الناتج الداخلي الخام ذلك أن « المَدِينَ لا حرية له». على أن علماء الاجتماع يعرفون جيد المعرفة تلك التقنية الاجتماعية التي تحاول أن تعزّز الوحدة عبر اختلاق أعداء وهميين وخارجيين. وكما لو كان ذلك نتيجة محتمة وصل حزب معاد للأجانب وعنصري إلى البرلمان المجري في الانتخابات الأخيرة.

لا يتحدث أكثر من ثلثي المجريين لغة أجنبية وتقدم وسائط الدولة الإعلامية الانتقادات الأجنبية على أنها إهانات لكل الأمة المجرية. غالبية الإعلام المستقل صحف ورقية صغيرة تنزع إلى تأويل العالم على أنه صراع بين الأبطال والشعب المستضعف. تستحق النخبة السياسية المجرية اليوم هذا الوصف المتعادي باعتبار انقسامها المفرط ولكن من الخطأ الاعتقاد أن المنوال التوافقي الذي تراءت علاماته سنة ١٩٨٩ تم تعويضه ببساطة بمنوال تعددي تنافسي.

لا يخفي الوزير الأول نيته في التغلب على هذا الانقسام عبر بعث «حقل قوى مركزي» أو ما يمكن التعبير عنه بطريقة أخرى بالقول إنه ينوي تعزيز موقعه الحاكم لعدد من الانتخابات القادمة. هو يدعي أنه من الضروري بالنسبة إلى النخبة أن تؤدي واجبها الثقافي المتمثل في التجسيد التصاعدي لأمثلة العيش « الجيد والنبيل ورفيع الذوق». هذا تلميح مباشر لمنظّر سياسي سابق، هو إيستيفان بيبو (István Bibó)، أكّد على المسؤولية الاجتماعية للنخبة. إلى حد الآن لا تقدم أمثلة سلوك النخبة آفاقا واعدة للمستقبل ما تلاحظه الانتقادات هو أنانية مقيتة وحيل متلاعبة فيما تنخرط النخبة في التخلي عن أراضي الدولة وتوزيع التبغ وامتيازات الاتجار لزبائنها. كان بيبو كثير الجدل زمنا ما و لكنه، وعلى خلاف الإدانة الحماسية الصادرة عن غيورغي لوكاتش (György Lukács) دائم الشباب لادعاء أحد أبطال

الأوّل المجري بعض ميل إلى الرياضات وعلى الأخص لكرة القدم، وهو كثيرا ما ينهي خطاباته بعبارة «إلى الأمام يا مجر» وهـي صيغة استعارها من برلسكوني. ليست كرة القدم المجرية على ما يرام هذه الأيام و بالتوازي مع ذلك تبدو النخبة السياسية واهنة. في الشارع الذي كان أثيرا لدى الوزير الأول في طفولته، قريبا من منزله الريفي، يشيّد ملعب رياضي تؤدي إليه سكة حديد تنتهي قريبا منه. العديدون لا يحبون ما يحدث وآخرون يحبونه وهم يقولون «لنكن فخورين بما توفقنا في تركيمه». في سياق ما كان يعلنه النائب –الوزير الأول عندما كان سياسيا في مدينة ريفية « إن كنت معدما فتلك هي قيمتك».

يمكن العثور على علامات وجود هذه العقلية في مجر الحقبة الأخيرة من الدولة الاشتراكية. منذ السبعينات وبعد عقود من حرمان ما بعد الحرب والتسليم الإجباري للمحاصيل والملكية الجماعية القسرية فتحت الطريق في وجه الأفراد حتى ينموا ريشهم في أعشاشهم من خلال أشباه الأسواق التكافلية بين التعاضديات والمستغلات العائلية وإعـادة التوزيع ضمن الاقتصاد الموازي. نتيجة لذلك بدأت بعض القصص العائلية في الحصول في القرى المجرية التي صار العديد منها عسير التدفئة وغير موات للعيش ولكنها كانت ذات قيمة عالية بوصفها من الخيرات التي يمكن التبجح بها. خيرات النخبة الحاكمة الحالية التبجحية هي الملاعب الرياضية. ليس من الضروري امتلاكها بل يكفي أن تقترن بأسمائهم مثل الأهرامات وأقواس النصر والمؤسسات الثقافية في بلدان أخرى.

على أن المشكل الأكبر لدى النخبة السياسية المجرية ليس الصفاقة والطمع وانعدام الذوق. أخشى أن يكون ترسيخ الديمقراطية المجرية محل مخاطرة لأن مسؤوليته تعود إلى النخب السياسية المجرية. ليس المـرء بحاجة إلى فهم نخبوي حتى يعيَ أن النّخب هي التي تضطلع بـالـدور الأســاس في هندسة البدائل الاجتماعية فيما النخبة الآن وهنا بصدد نوع من التظاهر بخوض تعديل للمؤسسات الديمقراطية فيما تتصرف بطريقة خارقة للمعايير على نحو عميق وخطر.

يمكن الخوض في استعراض سريع لنوعين مـن الـخـروقـات. الأولى هي شجب الطريقة التي بها تركّزت النخب حيث ساهم التسريع في إعادة تنصيبها قبل التغير الكبير في إطلاق سيرورة من التحولات السياسية التي جدت بسرعة معقولة ومن دون صدمات اجتماعية. وقـد يسر ذلـك بالمقابل التفاهم بين نخبة الدولة الاشتراكية ونخب المعارضة الديمقراطية الصاعدة. مثلت الموائد الحوارية المستديرة لسنة ١٩٨٩ آلية تنصيب للنخب بدأ أن هذه استخدمتها لتطوير مشروع توافقي. كان هناك وفاق واسـع حـول تبني قواعد الديمقراطية البرلمانية المعتمدة على الحريات الأساسية والنظام التعددي واحترام الملكية الخاصة. اعترف الفاعلون من الجانبين بمشروعية بعضهم البعض وبقواعد اللعبة. وقد بدا أن فصائل النخبة السياسية التي اتبعت المصالح الحزبية تولت مرارا إعادة صياغة قواعد عمل النخبة المتحدة بالتوافق أو أنكرت المشروعية على خصومها ولكن لم يلاحظ من آثـار ذلك إلا أحـداث أو انحرافات بسيطة.

يحيل مثال الخرق الخطير الآخر إلى التبرعات التي جمعت خلال الحملات الانتخابية والتي تجاوزت تحاوزا مهولا المقادير المحددة قانونا. يعتبر تمويل الأحزاب وخاصة تمويل الحملات منطقة عتمة رمادية بين القانونية واللاقانونية يمكن أن تحدّد مصير النخبة السياسية المجرية. ومثلما احتسبت المنظمة العالمية للشفافية (Transparency International) أنفق الحزبان القياديان، الفيديز (Fidesz) الحاكم والمعارضون الاشتراكيون في آخر انتخابات ثلاثة أضعاف المقادير المسموح بها على الأقل. ويقدر خبراء آخرون هذا الإنفاق بما يتجاوز ذلك بكثير. خيضت العديد من المبادرات من أجل تحوير قانون تمويل الأنشطة السياسية بحيث يصير تمويل الحملات أكثر شفافية ولكن لم تتم المصادقة عليه. ليست تلك ظاهرة مجرية خالصة ولكن ترسيخ الديمقراطية الآن وهنا واقع في مأزق بالغ المخاطرة. يبدو أن من مصلحة النخبة الحاكمة الحفاظ على التشويش الذي يسود تلك المنطقة الرمادية المغلفة لتمويل الأحزاب، وتدرك النخب مقدار عسر الدفاع عن مثل هذه الأوضـاع ولكنها تتغاضى عن ذلك وللمزيد من التدقيق يمكن القول إنها ترى ذلك رؤي العين ولكنها تنزع إلى تأويله تأويلا إيديولوجيا.

لمّح وزير اشـتراكي أول سابق أسس حزبا منذ أن كـان في الــوزارة الأولى إلى خزعبلات تمويل الحزبين الكبيرين المتنافسين ولكنه أعلن أنه كان ينتظر أن تتم تبرئته من الاتهامات التي تعلقت به ليقدّم المعطيات الملموسة إلى المحكمة. يبدو واضحا ما جعله ينأى بنفسه عن الإصـداع بالحقيقة. وأشار الوزير الأول الحالي إلى أن قسما من كبار رجال الأعمال عديمي الرحمة بصدد الانغماس في العمل السياسي وعلى الأخص في الحزب المنافس له، الحزب الاشتراكي. ويحاجج وزير سابق كان عضوا في المعارضة الديمقراطية بأن النخبة الحاكمة حاليا شيّدت دولة مافيا ذلك أن بإمكان الحكومة أن تتلاعب بالاقتصاد وأن تعيد توزيع المداخيل على زبائنها بفضل استخدام القوانين والتراتيب.

ليست هناك فوضى أو دكتاتورية في المجر ولكنهما قابلان للظهور مع أفضلية للثانية. وضعت الحكومة المحافظة، معتمدة على حيازتها أغلبية الثلثين في الـبرلـمان (وهـم في الحقيقة أقلية من منظور عدد الناخبين)، ومن خلال دستور جديد قانونا جديدا للوسائط الإعلامية وقانونا جديدا للانتخابات وقانون شغل جديد وتمكنت من إنجاز كل ذلك من دون المبادرة بتأمين مساندة واسعة. وقـد منع ذلـك التمتع بالعديد من الحقوق والاستحقاقات إلى درجة واضحة

وقلّص من المراقبة القانونية وهدد رصيد الديمقراطية وتوازاتها. بدا تأثير الاتحاد الأوروبي محدودا للغاية كما ظل صوت المثقفين النقديين خافتا. أسلوب تصرف الوزير الأول استبدادي وسامٌّ والناس متخوفون من المفاجآت المتوقعة غير السارة التي تتسبب فيها الأزمة المستمرة ولذلك ينادون بالرعاية الاجتماعية وبمساواة أكبر.

يشجع ذلك الرطانة الشعبوية التي تقدم نفسها على أنها كفاح من أجل «الحرية الاقتصادية»، وتستعرض نوعا من الوقاحة في وجه الشركاء السياسيين الدوليين وصارت تعلة لمضاعفة الضرائب مثل تلك التي فرضت على البنوك وفروع اقتصادية أخرى أغلبها على ملكية أجانب. قد لا يكون ذلك مجرد رطانة أسلوبية ذلك أن النخبة الحاكمة تعتقد فعلا أن عليها أن تكافح ضد الضغوطات الاقتصادية الخارجية بغية تفادي «تحول البلاد إلى مستعمرة» وأن عليها أن تقلّص من ديْن الدولة الخارجي المقدر بثمانين (٨٠) بالمائة من الناتج الداخلي الخام ذلك أن « المَدِينَ لا حرية له». على أن علماء الاجتماع يعرفون جيد المعرفة تلك التقنية الاجتماعية التي تحاول أن تعزّز الوحدة عبر اختلاق أعداء وهميين وخارجيين. وكما لو كان ذلك نتيجة محتمة وصل حزب معاد للأجانب وعنصري إلى البرلمان المجري في الانتخابات الأخيرة.

لا يتحدث أكثر من ثلثي المجريين لغة أجنبية وتقدم وسائط الدولة الإعلامية الانتقادات الأجنبية على أنها إهانات لكل الأمة المجرية. غالبية الإعلام المستقل صحف ورقية صغيرة تنزع إلى تأويل العالم على أنه صراع بين الأبطال والشعب المستضعف. تستحق النخبة السياسية المجرية اليوم هذا الوصف المتعادي باعتبار انقسامها المفرط ولكن من الخطأ الاعتقاد أن المنوال التوافقي الذي تراءت علاماته سنة ١٩٨٩ تم تعويضه ببساطة بمنوال تعددي تنافسي.

لا يخفي الوزير الأول نيته في التغلب على هذا الانقسام عبر بعث «حقل قوى مركزي» أو ما يمكن التعبير عنه بطريقة أخرى بالقول إنه ينوي تعزيز موقعه الحاكم لعدد من الانتخابات القادمة. هو يدعي أنه من الضروري بالنسبة إلى النخبة أن تؤدي واجبها الثقافي المتمثل في التجسيد التصاعدي لأمثلة العيش « الجيد والنبيل ورفيع الذوق». هذا تلميح مباشر لمنظّر سياسي سابق، هو إيستيفان بيبو (István Bibó)، أكّد على المسؤولية الاجتماعية للنخبة. إلى حد الآن لا تقدم أمثلة سلوك النخبة آفاقا واعدة للمستقبل ما تلاحظه الانتقادات هو أنانية مقيتة وحيل متلاعبة فيما تنخرط النخبة في التخلي عن أراضي الدولة وتوزيع التبغ وامتيازات الاتجار لزبائنها. كان بيبو كثير الجدل زمنا ما و لكنه، وعلى خلاف الإدانة الحماسية الصادرة عن غيورغي لوكاتش (György Lukács) دائم الشباب لادعاء أحد أبطال دوستويفسكي (Dostoevsky) بأن الكذب يؤدي إلى الحقيقة، سرعان ما انتقل إلى الاعتقاد في أن ذلك يمثل حلا مقبولا. إلى حد الآن تبدو هذه الوصفة فاشلة.

ستنتظم انتخابات في المجر خلال ربيع ٢٠١٤ وما من شك في أنها ستكون انتخابات حرة ولكن ثمة شك في أن تكون عادلة وما إذا ستحترم معايير الامتناع عن المناصرة الحزبية أي امتناع النخبة الحاكمة عن استغلال تمكنها المفرط في التلاعب بالوسائط الإعلامية وبالناخبين.

يحب الوزير الأول الاستشهاد بغير المفكرين السياسيين، وفي واحد من خطاباته السنوية استشهد بكلمة موفقة للاعب هوكي على الجليد كشف فيها أن سر اللعب الجيّد هو « أن تتزلج إلى حيث سيكون القرص لا إلى حيث كان»، وتلك استعارة مناسبة بما أن الوزير الأول عرف أن عمل رجل الدولة هو استكشاف احتياجات الجماهير وتقدير متطلبات المستقبل وإمكاناته وعدم الاقتصار على تلك التي يختزنها الحاضر فحسب. ولكن يبدو أنه لم يختر أسلوب اللعب المناسب للعبة الرجال هذه: ففي حين يدّعي رؤية الهدف والطريقة السوية الوحيدة المؤدية إليه يراجع تقسيم جليد الملعب مرارا وتكرارا ويعيد صياغة قواعد اللعب بالكامل بحيث يحتمل ألا يجد الفريقان عند عودتهما إلى الملعب نفسيهما مشتركين في ذات اللعبة.

ليس يكفي للعزاء أن تكون لنا انتخابات حرة وأن تكون فرصة لاتفاق النخب وتخلي الأحزاب المتصارعة عن مواقعها من أجل الوصول إلى الوفاق الذي يعتبر شرطا ضروريا لديمقراطية راسخة. ليس ذلك يكفي للعزاء لأن هذه السيروة يمكن أن تستغرق العديد من السنوات ولم يتضح بعد إن كانت سترشد النخب إلى المنشود.

> جنوب أفريقيا:

النساء المنجميات والذات الجوفية السحيقة

أساندا بينيا (Asanda Benya)، جامعة ويتواترساند، جوهانسبورغ، جنوب أفريقيا

آسندا و عامل حفر صخور أخذ استراحة من الحظر.

تعمل في صناعة المناجم الواسعة الانتشار والممكننة في جنوب افريقيا ٤٨,٠٠٠ عاملة في مواقع متدنية وعلى الأخص في مناجم البلاتين والذهب. تمثل هؤلاء النسوة جزءا مهما من قوة العمل ومن المشتغلين في المناجم أو في باقي القطاعات العمالية، وهن مستخدمات في وضع الهياكل الداعمة وأنابيب الماء والتهوية أو في تشغيل مختلف الآلات المستعملة تحت الأرض.

على امتداد ثلاثة أشهر من سنة ٢٠٠٨ درست منجم بلاتين في جنوب افريقيا دراسة إثنوغرافية وعملت وعشت مع العاملات في جوف الأنفاق. كان هدفي الرئيس هو فهم التحديات التي تواجهنها ثم تبعت ذلك فترةٌ طويلة ما بين ٢٠١١ و ٢٠١٢ انغمست فيها في عالم العمل في الأنفاق أقود الرافعة، وأنظف الصخور وأحملها إلى السطح لأربطها بالحبال وأهيئها للجر.

آسندا تشغل رافعة

بما أن دوريتي كانت تبدأ مبكّرا في الرابعة صباحا فقد كان عليّ أن أغادر نزل الإقامة في الثالثة وأن أقطع طريقي إلى الأنفاق. النساء اللائي كن يقطنّ في مناطق أبعد عن المناجم كن يغادرن منازلهن عند الثانية صباحا. كان عليهن أن يعبرن طريقهن في وسائل النقل العمومي مستقلات على الغالب حافلات من قراهن إلى المدينة ثم سيارات أجرة من المدينة إلى نزل المناجم حيث يستقلن حافلة الشركة إلى أنفاقهن. تلك رحلة طويلة وخطرة وباهضة الثمن تنتهي بأن تلتهم ثلث أجرة العامل المقدّرة ما بين ١٢٠ و ١٥٠ دولار شهريا.

لا ينتهي الكفاح عندما نصل إلى النفق ولكنه يتكثف عندما نستقل القفص الذي ينقلنا من السطح إلى محطات النزول التي توجد على عمق كيلومترين إلى ٣ كيلومتر في جوف الأرض. لقد لطالما كان استقلال المصعد المهيأ بحجم قفص استيقاظا خشنا وتجربة عنيفة حيث نعلق في الزحام الذي يصل إلى جمع ٥٠ عملا أو أكثر يتكدسون حواليك. في مثل هذا الفضاء، وفيما تتدلى ساقا الواحدة منا في الهواء، لا يمكنها أن تتنفس إلا إذا ناسبت لحظة شهيقها وزفيرها مع اللحظات التي يفعل فيها الشخص الملاصق لها الشيء ذاته. داخل القفص تطفئ الفوانيس وتلك قاعدة غير منصوص عليها. في مثل تلك الظلمة يمكن لبعض العمال أن يعمدوا إلى استغلال التلاصق لتحسس ثديي أية امرأة إذ يعلمون أن ليس بإمكانها الحركة أو إشعال فانوسها حتى تواجههم وتتعرف عليهم.

حينما تصل إلى النفق تكون في عالم مختلف: مظلم ووسخ وحار ورطب تؤثثه الصخور الناتئة وبرك المياه. محطات التوقف قصيرة الطول بامتداد متر إلى مترين أحيانا وللتقدم من واحدة إلى أخرى تزحف وتتعامل مع الصخور التي يمكن أن تكون غير ثابتة. أحيانا تقضي ثماني ساعات في هذه المحطات جاثية على ركبتيها واضعة الدعامات تحسبا لانهيار الصخور المثقوبة. في تلك المحطات تراءى لي الموت محدقا.

راوح عملي في الأنفاق من قيادة الرافعة إلى ضخ المياه وحفر المعدن الخام ونقل الآلات إلى ثاقبات الصخور أو مساعدة أعضاء فريق عملي. كانت قيادة الرافعة مسألة معقدة وحاسمة تقتضي السيطرة على حركة الحبال المتصلة بها بحيث نستخدم ضربات اليد لنتمكن من تفادي عدم تناسبها فلا تنثني. وتعتمد القدرة على استخدام الرافعة على معرفة تخمينية أكثر من اعتمادها على تدريب ممنهج.

>>

فيما يحتل كل العمال مواقع عمل ويضطلعون بمسؤوليات محددة ينظر للنساء على أنهن مساعدات للعمال «الحقيقيين» والمقصودون هم الرجال. من المعتاد المبتذل أن نرى سائق ثاقبة الصخور ينادي عاملة بحركة من فانوسه حتى تحفظ توازن رافعته منتصبةً وأن يناديها عامل ذكر آخر لتساعده على تثبيت مزلاج السطح لدعم الجدار المتداعي. ما من واحد من هذه الأفعال يعتبر عملا، هي فقط مجرد مساعدة وهي لا تعتبر أعمالا حقيقية إلا إذا قام بها عمال حقيقيون أي رجال. دُعينا نحن النساء أحيانا إلى تنظيف مواقع العمال الرجال الخاصة وجلب الماء إلى فرق العمال منهم. عند نهاية كل دورية بعد ثقب الصخور نتولى تعميرها بالمتفجرات ونربط أسلاك التفجير.

سرعان ما تعلمت أن بقائي على قيد الحياة بوصفي امرأة يتطلب مني أن أكون خشنة، ولكن مع ذلك كان عليّ أن أتعلم كيفية «الحياة» في جوف النفق. إلى جانب القواعد الرسمية التي تعلمت على السطح وفي مركز التدريب كانت هناك قواعد غير رسمية، منطق مختلف وطريقة عمل في النفق وضعها الرجال. بغية حيازة القبول بصفة عامل منجم ولكي يتم النظر إليّ على هذا الأساس كان عليّ أن أتعلم المشي والتكلم والعمل وحمل الآلات واستخدام الفانوس مثل عامل منجمي. من عملي ضمن فرق تعلمت الكثير من «اللغات» المستخدمة للتواصل داخل الأنفاق، ففضلا عن لهجة الفاناكالو المستخدمة فيها كان عليّ أن أتعلم «لغات» أخرى كانت تستخدم حين يطغى صوت الحفر على محطاتنا، لغة الفانوس والقفاز.

يبدو أن العنف في القفص والظروف الخطرة في المحطات تتطلب كلها استراتيجيات مخصوصة للتغلب عليها لم أكن في البداية قادرة على إتقانها. عندما أشرت إلى ذلك قال لي العمال إن الحفاظ على النفس على قيد الحياة في الأنفاق يتطلب أن «تنسيْ نفسك» فيما قال آخرون «إذا ما اصطحبت نفسك معك إلى الأنفاق فتوقعي أن تتسببي في حوادث». تساءلت كيف لي أن لا أصطحب نفسي معي؟ وسرعان ما تعلمت أن نسيان النفس يعني تبني هوية أخرى، أو، على الأقل، مفاوضة النفس وإتيان الفعل بطريقة أخرى. يسمّي العمال ذلك «الذات الجوفية السحيقة»، ذاتٌ تركب المخاطر وتقاوم التفكير في احتمالات انهيار الصخور أو أحوال العائلة، ذات ترى في عنف القفص والتحرش الجنسي والأحداث المزلزلة جزءا من الثقافة. جزء آخر من هذه الثقافة يجعلك تعتقد أن ١٢٠ ميتة سنويا في القطاع ليست «سيئة إلى هذا القدر»، إلى حين يصيب ذلك واحدا ممن تعرف أو واحدا اشتغلت معه. حتى في تلك اللحظة ليس بإمكانك الاهتزاز إلا ليومين، اليوم الذي ترى فيه عمال الطوارئ يتجهون نحو الجثة لرفعها واليوم الذي يليه، يوم الحداد.

على أثر ذلك، يفترض فيك أن تعود إلى نفق ذاتك وأن تواصل الدفع بالإنتاج والمناورة بين الصخور المتداعية.

كثيرا ما فكرت بعد العودة إلى السطح في تناقضات العمل في الأنفاق، احتمالات الموت بوصفها احتمالات مُحرّرة وحافظة للكرامة، وفي ذاتيّ الاثنتين، ذات النفق التي تركب المخاطر وتتفادى الصخور المتقلقلة وذات السطح الحذرة. وفيما كنت أقوم بذلك من أجل البحث كان آخرون يقومون به من أجل إطعام أبنائهم، لوضع سقف أعلى رؤوسهم والذهاب بهم إلى المدرسة. عندها استنتجت أن المكافأة المحتملة التي تحررك وتحفظ كرامتك فيمكن أن تساوي وضع حياتك موضع مخاطرة هي قدرتك على أن تذهب بأبنائك إلى المدرسة.

ساحل العاج: الهاتف الخليوي رأس مال رمزي

بقلم جوردانا مالتون (Jordanna Matlon)، معهد الدراسات المتقدمة، تولوز، فرنسا

الهاتف المحمول باعتباره رمزا للمكانة

الجزء المثير للشفقة من سوق آدجامي السوداء[1] هو القسم الذي تجد فيه الهواتف النقالة المستعملة والمسروقة. على كلا جانبي الشارع الرئيس يقف مئات من الرجال في صف وحيد كل واحد منهم يحمل هاتفا أو أكثر يومض به للمارة يائسا من إمكانية الوقوف بعيدا عن الجمهرة. يهمسون، يصفرون، أو يصيحون والبعض منهم ينادون في صمت مستخدمين ملامح وجوههم أو أياديهم ويسارع البعض الآخر باتباعك خطوتين مخفضا من السعر الذي قرر قبل سؤاله. تتفاوت أعمار هؤلاء الباعة المتحولين ممن يرتدون مثل المراهقين قمصانا وسخة من دون أكمام، بوجوههم المرتعبة، مرورا بذوي العشرين الهادئين والعارفين وصولا إلى ذوي الثلاثين وبضع أعوام إلى رجال باديي الإرهاق متقدمين في السن في سراويلهم الفضفاضة وقمصانهم غير الرسمية مثل تلك التي يرتدونها باحترام أيام الجمعة. يعرضون هواتف تضاهي رفات الديناصور وأخرى من النوع الذكي الحقيقي ذات تكنولوجيا لا يمكن إلا لقسم من ساكنة آبيدجان استخدامها. إذا ما كان العرض دالا على الطلب فإن سوق الهواتف النقالة في آبيدجان ساحل العاج دال على من يمكن أن يكون صيد الباعة فيه.

خلال بحثي في أنماط وأساليب عيش العاطلين من الآبيدجانيين من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩ وجدت موارد هامة ضمن ثقافة المدينة خاصة بالهواتف النقالة. على امتداد المدينة تعرض اللوحات الإشهارية لأكبر شركات الهاتف لقطات شبيهة بلقطات أشرطة الفيديو الغنائية عارضة مغنى الهيب وهو يداعب بحنان مغنية حاملا هواتف.

>>

هذه الصور الموحية حقيقية: على امتداد البلاد يوجد أكثر من ١٧ مليون مسجل على قائمة مقتني الهواتف النقالة من بين ٢٢,٤ مليون في حين يعيش ٤٢ بالمائة من الإيفواريين تحت عتبة الفقر. تُعرض الهواتف بكثافة مراوحة بين أثمان متباعدة وهي موجودة على الأغلب لدى الساكنة الأحياء الطرفية يستعملها أفرادها رمزيا أكثر من استخدامهم لها في خدمة وظيفية حقيقية. حتى الهواتف بخسة الثمن تهب مظهرا مبهرجا على الرغم من محدودية استخداماتها وهو ما لم تخطئه عين الباعة الذين يزينون الأنواع أساسية الاستخدام مستعملين الألـوان الزاهية والواجهات المعدنية. يمكن للهاتف المستعمل أن يصل إلى ٥ آلاف فرنك في الأدنى[٢].

عندما التقيت كاليس، بائع العصير ذي الثلاثة وعشرين عاما تقريبا كانت السماعات في أذنيه تشبه ما رأيته في إشهار للهاتف من نوع آي فون. لم يكن ذلك سوى مظهر: كان هاتفه من دون بطارية منذ بعض الوقت وهو لم يتمكن من توفير ثمن بطارية جديدة. ومع ذلك فقد كبّده المكمّل (الأكسسوار) ٢٧ ألف فرنك فضلا عما كان يدفعه من أجل تسديد ٤٠ ألف فرنك ثمن التركيب. الهاتف من المكمّلات الضرورية وخاصة بالنسبة إلى الرجال. في البارات المفتوحة توضع الهواتف بجلاء على الطاولات صامتة أو منبعثة منها موسيقى فيما يعاقر مالكوها مشروباتهم. بوصفها علامة على الوضع الاجتماعي تعتبر الهواتف وسائل ديمقراطية إلى حد ما في حيازة المنظورية والنفاذ إلى عالم تكنولوحيا الاتصال الحديثة بحيث انتهت إلى أن تضطلع بدور هام في بناء الاجتماعية بين الآبيدجانيين.

تعاكس الهواتف خفاء الاسم في حياة الناس الهامشيين حيث يمكن أن يكفي اسم ورقم هاتف أو حتى رقم الهاتف بمفرده ليكون موضوع رسـم غرافيتي حوالي آبيدجان. ترسم الأرقام على مواقف السيارات في الشوارع وعلى خلفية سيارات الأجـرة وعلى طـاولات الحانات ربما مع أمل غائم في أن يكون أحد ما في مكان ما بصدد انتظار لحظة سعادة. عاد صديق لي موظف في إحدى السفارات الأجنبية في آبيدجان من آخر يوم له في العمل لا بتحايا الوداع على قميصه بل بأرقام هواتف. هذه الأرقام واحدة من أشكال التوثيق بالنسبة إلى أناس يحيون في ظل نوع من اللاشكلية: غير مسجلين وغير موثقين وغير مرئيين. هم يسجلون مشاركتهم في الحداثة وكذا في الشبكات الاجتماعية المحلية والبعيدة عالمين أن «صـلاتـك» تـدل على وضعك الاجتماعي. خلال محادثة من محادثاتي الاستجوابية أخرج موسيقي محلّي اسمه دوغ ماك سي مجلة عليها صـورة فنان إيفواري ينشط في مدينة نيويورك وأراني رقمه على سجلّ هاتفه وتباهى بأن صديقه كثيرا ما يهاتفه. بل إن تلقي مكالمة يدل على أن شخصا ما بالغ الاهتمام بك إلى الحد الذي يجعله ينفق المال في مهاتفتك. عندما يحدث ذلك على مـرأى ومسمع يشاهد الجميع كيف تكون الهواتف خلال الأعراس وفي فصول الدراسة وخلال اللقاءات الرصينة وفي مراكز الوظيفة الرسمية مغلقة مع تعديل وضع الأجراس دائما على درجة تجعلها ترن بصوت مرتفع.

حسب النموذج الأوروبي المعتاد يحتاج الرجل سيارة ليوقع بامرأة، وفي آبيدجان هو يحتاج إلى هاتف (وإذا ما توفق في أن يحوزها يكون عليه على الأرجح حينها أن يبتاع لها هاتفا برصيده).مثلما لاحظ صديق لي تكون تلك نعمة ونقمة في آن معا: إذ لا يشتري الرجل هاتفا لحبيبته لا لإبهارها فحسب بل لتظل عينه عليها إذ هو يفعل ذلك مؤمّلا أن تجيب على مكالماته في كل آن وحين. تحدد الهواتف مدى القدرات الاستهلاكية التي يتوفر عليها الفقير وحتى في صفوف أكثر السكان تهميشا لدى أغلب الرجال هاتف واحد على الأقل، وحدهم من هم في حال العوز المدقع لا يملكون. امتلاك الهاتف يعني حيازة الاحترام. عندما سألت إيريك إن كان يرغب في استبدال هاتفه ذي الخمسة آلاف فرنك بآخر أغلى ثمنا أجاب «بالطبع أريد أن أغير. أنا بشر، كل الناس طموحون». وفسر صامويل ذلك بالقول إن للإنسان «حاجات بيولوجية، وعاطفية واجتماعية» عليه «أن يحققها». وأضاف «لكل ملذاته الخاصة. أنا مثلا أمتلك هاتفا من نوع سوني إيريكسون». وكلما كثر عدد الهواتف كان ذلك أفضل: ليس من الغريب أن يحمل الشخص هاتفين أو ثلاثة بما أن التبرير يتمثل في كون كل واحد منها يناسب شبكة اتصالات مختلفة بحيث يمكنك أن تهاتف أصدقائك من مختلف الشبكات بأرخص الأثمان.

ولكن مهما كانت الهواتف جيدة الاستخدام في التزين والترفيه أو في استقبال المكالمات فنادرا ما يستخدم ساكنو أطراف آبيدجان هواتفهم لإجـراء المكالمات. وحدهم مهاتفوهم من يدفعون وقليلا ما يكون لديهم رصيد. المكالمات التي تلقيتُها كانت في أغلبها من مقصورات المكالمات وهي عبارة عن أكشاك صغيرة ليس فيها إلا مقعد خشبي وطاولة وعادة ما يديرها شابة أو تديرها شابة باستخدام هاتف جوال وقدر من الرصيد من كل شبكة. يتوفر الرصيد بما يتجاوز ١٠٠ ألف فرنك وبقدر ما تشتري يكون لك من الأرصدة المجانية. في المقابل يسارع من يهاتفني إلى إغلاق الخط (منتظرا مني أن أعاود الاتصال)، أو أتلقى رنة تأتي برسالة من دون مقابل تطلب مني أن أعيد الاتصال. وإذا ما كـان شخص في انتظار مكالمة فبإمكان الصديق أو الشريك إرسال قدر من الرصيد إلى المخاطب عبر المقصورة. ولكن هوية المخاطب وهوية المخاطب تدل على التراتب الهرمي القائم بينهما. من يتوفرون على مال أوفر يكلمون من لا يتوفرون إلا على القليل منه بنفس الطريقة التي يحافظ بها «الشخص المهم» الأفريقي على وضعه تجاه علاقاته بمن يشرف عليهم، وينجر عن الدّعم لمالي والودي لا الهيمنة فحسب بل وكذلك الدَّيْن الاجتماعي.

[١] معروفة تحت اسم السوداء، وهي الكلمة الإنجليزية التي تستخدمها الكاتبة هنا، وبكونها سوداء بما أن ما يباع فيها من المسروقات غالبا.

[٢] زمن قيامي بالتحقيق كان الدولار الأمريكي يساوي ٥٠٠ فرنك

> تقرير مؤتمر الجمعية الاوروبية لعلم الاجتماع، تورينو ٢٠١٣

بقلم حينيفر بلات، جامعة سوكس، المملكة المتحدة، نائبة رئيس ج د ع اج لشؤون النشر، ٢٠١٠-٢٠١٤

اللجنة التنفيذية لوكالة الفضاء الأوروبية ESAو اللجنة المنظمة المحلية تتمتعان بتورينو.

للجنة المنشورات في ج د ع اج سياسة تتمثل في إيفاد أعضاء منها لحضور المؤتمرات الهامة بغية التقرير عما يحدث فيها وإعلام محررينا، وهذا واحد من هذه التقارير. ولكن كيف السبيل للتقرير عن اجتماع بأكلمه؟ اجتمع ثمة ٢٦٠٠ مشارك على الأقل وأرسل ٤٠٠٠ ملخّص للمشاركة قبل منها ٣٢٠٠. يستحيل حضور الشخص الواحد كل النشاطات عندما ينتظم العديد منها بالتوازي. تمثلت استراتيجيتي في الحضور قدر المستطاع في أكبر عدد ممكن من الأنشطة المتنوعة التي تتناول مواضيع مختلفة بصرف النظر عن اهتماماتي الشخصية أو بالنسبة إليها مع البحث عن الجدة والغرابة في المقاربة. لست أكيدة من أن هذه الاستراتيجية هي التي جعلتني أرى أن الحضور أكثر مما اعتدت لقياهم في مثل هذه المؤتمرات التي تشتغل على السياسي أكثر مما تفعل على الأسس الآكاديمية. مهما كان السبب أعتقد أن ذلك أنتج منظورا مهمّا في البعض من القضايا ونفاذا إلى المعطيات غير المتوفرة لكل باحث. وقد عنى ذلك أيضا أن علماء الاجتماع الآكاديميين يتوفرون على فرص أكبر من المعتاد لإنفاذ بحوثهم إلى عالم السياسة.

وزّعت الجلسات بحساب الساعة ونصف الساعة للواحدة وكانت غير العمومية منها تعدّ ثلاث إلى أربع ورقات وهو ما يعني أنه كان على كل واحدة منها أن تقدّم بطريقة شديدة الاختصار وأنتج تبجيلا للنظرية من دون معطيات أو للمعطيات من دون نظرية. توفّرت الفرصة للعدد الأكبر من المشاركين كي يقدموا ورقاتهم ولكن ذلك لم يكن في صالح المستمع تحديدا فكان من العسير الحكم على قدر ملاءمة الصيغ الموسّعة من الورقات للنشر. ولكن البنية الهيكلية أوضحت عددا من النقاط المحورية، وهذه بعض الأمثلة[1]:

- لا يجب النظر إلى العلمانية على أنها جزء أساس من الحداثة

- يمكن توصيف البلدان الشيوعية السابقة توصيفا مفيدا يصنفها بلدانا ما بعد استعمارية

- يمكن التوصل إلى فهم أعمق للتراتب الثقافي إذا ما دُرست الممارسات المتعلقة بصناعة الترفيه

- يمكن للأزمة أن تؤدي إلى فرص للإبداع بما أنها تهب للخيارات الذاتية للشباب وضوحا في الرؤية أكبر

- للردود الحكومية على الأزمة المالية آثار في المستخدمين على مستوى أنظمة الرعاية الصحية التي يتوجب أخذها بنظر الاعتبار في علم اجتماع المهن

- من المحتمل ألا تكون الطرائق المبنية على أساس سِير الفنانين والمبدعين الذاتية الممتازة في حد ذاتها في متناول عموم الجمهور، حيث أدت مقاربة على أساس النظرية المستنبتة استخدمت في دراسة شاملة للهويات الأوروبية إلى اكتشاف ثمانية أنواع من الإحساس بالهوية الأوروبية.

- يؤسس المتقدمون في السن صلات واهنة مع آخرين في محيط دوائرهم الاجتماعية بوصفها صلات مهمة للدعم لأنها تستوجب التزامات أقلّ من تلك التي تستوجبها الصلات مع الناس الأقرب صلة مثل الأقارب.

- علم اجتماع العائلة أهمل من يعيشون ضمن الأسر وحيدة العائل.

- يشتغل العديد من الباحثين (وخاصة في ألمانيا وسويسرا) على مظاهر من الموضة.

- يتحدد مستوى نجاح أحزاب اليمين الراديكالي بعوامل من قبيل أنظمة التصويت (الإجباري، التصويت عن بعد، إشراك العازفين عن السياسة) ووجود بديل يجسّده حزب يميني معتدل أو عدم وجوده.

- حوّلت الأحزاب اليمينية المعاصرة اهتمامها إلى الثقافة الإثنية بدلا عن «العرق»، مع تعدد أكباش الفداء أو المرشحين للوصم الهوياتي في العديد من أنحاء أوروبا مثل الإسلام في الغرب والماضي الشيوعي في الشرق.

أوحى عدد من العروض التي اعتمدت معطيات مستقاة من تحقيقات ثانوية ووفرت عروضا افتقرت إلى التفسير أنه من المفيد الخوض في مقارنات منهجية مفتوحة مع المقاربات «الكيفية» التي تستخدم أمثلة أقل اتساعا وأقل تمثيلية شكلية.

أطلقت الجمعية الأوروبية لعلم الاجتماع للتو مجلّة جديدة فضلا عن European Societies (مجتمعات أوروبية) وكلا المجلتان مجانيتان على الإنترنت لفائدة المنخرطين. الجديدة تحمل عنوان «المجلة الأوروبية لعلم الاجتماعي الثقافي والسياسي» European Journal of Cultural and Political Sociology) وتنشرهما دار Routledge وبرمج العدد الأول لمارس ٢٠١٤. المحررون هم بول دي غاي (Paul du Gay) وريكا إيدمونسون (Ricca Edmondson) وإيفا لوهتاكاليو (Eeva Luhtakallio) وشارلز تورنر (Charles Turner)، وضمن هيئة التحرير ذات التسعة عشر عضوا سبعة أعضاء يعيشون خارج أوروبا وليس فيهم للمفاجأة أي واحد من أوروبا الشرقية.

[1] للمزيد من المعلومات:
http://www.europeansociology.org/conferences/11th-esa-conference.html

البيان النهائي الذي تبنته الجلسة العامة للمؤتمر التاسع والعشرين للجمعية الأمريكية اللاتينية لعلم الاجتماع

«الأزمات و حالات الطوارئ الاجتماعية في أمريكا اللاتينية » - موضوع المؤتمر ٢٩ من ALAS في سانتياغو.

اجتمع في سانتياغو عاصمة الشيلي، من ٢٩ سبتمبر إلى ٤ أكتوبر ٢٠١٣، ٤١٦٨ عالم اجتماع من ٣٠ بلدا في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغيرهما وشاركوا في ٣٣ مجموعة عمل و٧٩ جلسة علمية و٥ جلسات عمومية. ساعد ١٢ نشاطا لما قبل المؤتمر مساعدة كبيرة في نشر أهدافه المؤتمر وشجع على المشاركة الفعالة في أعمال منظمتنا. كان إشراك المئات من الطلبة والمهنيين الشباب وتكوين شبكات تبادل للمعلومات والتجارب علامة فارقة في التراث الذي سيتركه مؤتمر الجمعية الأمريكية اللاتينية لعلم الاجتماع.

يوافق هذا العام الذكرى ٤٠ لانقلاب الشيلي وما من مشارك فرط في النقاش المكثف والأفكار النقدية التي أطلقت في المؤتمر كما في البلد حول آثار مثل هذه الأحداث البربرية وكذا مثل هذا الصمت الطويل عن الصدمة الذي رعاه المثقفون المحافظون والحكومات والمنظمات الدولية وكذا عن إعادة تأسيس الشيلي الرأسمالية وأمريكا اللاتينية ككل.

اليوم تتآلف صرامة دراساتنا بطرق مبدعة مع توسع القدرة النقدية ولكن بالتوازي مع حركات اجتماعية وسياسية على امتداد القارة ذات حركية عالية وقدرة تغييرية كبيرة. وقد بني العديد من مثل هذه الحركات خلال السنوات الأخيرة على:

- كفاح المهاجرين الأمريكان اللاتين من أجل إصلاحات حقيقية في الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بالحق في العمل والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وبالطبع في تمكّن الجماعات والعائلات الأمريكية اللاتينية من العيش في هذا البلد من دون ملاحقة.

- كفاح نقابات مدرسي المكسيك الديمقراطية التي تطالب بإصلاح حقيقي للتعليم وإنهاء الاغتيالات المخطط لها للمدرسين

الذين ينتمون إلى أكبر نقابة في القارة (١٢٠٠٠٠٠ مدرس).

• كفاح كل القارة ضد نزع الملكيات غير القانوني والاستغلال الوحشي للموارد الطبيعية والاستراتيجية في المنطقة مثل النفط والغاز والموارد المنجمية والزراعية والسمكية والغابية والساحلية والمائية.

• انتشار مطالب الخوض في مفاوضات سلم حقيقية في كولومبيا تضع حدا لأطول نزاعات القارة وأكثرها إيلاما.

• كفاح الشعب الكوبي المستمر والبطولي من أجل احترام سيادته ووضع حد للحصار.

• الكفاح من أجل اعتراف مقترفي الاعتداءات على الحكومات المنتخبة ديمقراطيا وإنهائها في كل من فينيزويلا وبوليفيا والأرجنتين والبرازيل والأوروغواي والإكوادور.

• الكفاح من أجل تغيير ديمقراطي حقيقي وعميق في كل بلدان المنطقة.

• الكفاح ضد الاقتطاعات النيوليبرالية من مخصصات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والمنح العائلية.

• الكفاح ضد العنف والإرهاب والحضور المتنامي للأجهزة في حياة جماعاتنا و شعوبنا.

• الكفاح ضد الفساد والإنفاق المفرط للحكومات والمسؤولين والموظفين فاحشي الثراء في حين يتزايد فقر شعوبهم.

• الكفاح من أجل أن استرداد السيادة الحقيقية لأممنا وتقرير مصير أقلياتنا وذوي الأصول الأفريقية وسكان الجزر.

يتطلب هذا عملا ممنهجا من قبل علماء الاجتماع في القارة. تقع علينا مسؤولية مقاسمة معرفتنا ونشر نتائج أعمالنا التي تتعلق بأكثر المشكلات الاجتماعية إلحاحا: خطر تدمير الأرض والفقر والإقصاء وانعدام الأمان والعنف وهشاشة الأغلبية من الساكنة تجاه الكوارث والأزمات الاقتصادية. علينا أن نسعى إلى تحقيق حرية كاملة للتعبير والتنظم والنقد لكل قاطني منطقتنا، ولمأسسة السياسات التي تدفع برفاهة السكان تضمنها دول تحترم مسؤولياتها الاجتماعية في توافق مع حقوق كل الأفراد والشعوب بما ينهي كل أشكال استعمارية المعرفة والقوة مع استقلالية آكاديمية واندماج جامعي حقيقيَيْن من دون مقاييس تقييم مفروضة من قبل المنظمات الدولية ومع نفاذ مجاني لإنتاج المعرفة وتبادلها. تمثل هذه الأهداف أساس التزامنا ووعودا لمستقبل جمعيتنا.

على جامعاتنا ومؤسسات التعليم العالي لدينا العمومية منها والخاصة أن تبذل قصارى الجهد حتى تجدّد على الدوام بحوثها من أجل مد مجتمعاتنا ودولنا بالأسس التي عليها تبني التزامات صلبة لفائدة المحتاجين ومن أجل الدفاع عن العدالة والحرية والتنوع.

تجسّد الجمعية الأمريكية اللاتينية لعلم الاجتماع هذه الطموحات وتتحمل مسؤولية المواصلة على نفس الدرب الذي سلكته إلى حد الآن فيما تبذل كل جهد ممكن من أجل إدماج عدد أكبر من علماء الاجتماع مع احترام تعدد مناظيرهم النظرية وتجاربهم العملية وهوياتهم والاعتراف بها في اتجاه العالمية التي نريد.

عاشت الجمعية الأمريكية اللاتينية لعلم الاجتماع

عاشت أمريكا لنا

التغير الاجتماعي في العصر البَصْمِيّ

بقلم إيليزا ريبس، جامعة ريو دي جانيور الفيدرالية، البرازيل، عضو سابق في اللجنة التنفيذية للجمعية الدولية لعلم الاجتماع ٢٠٠٦-٢٠١٠ وممثلة الجمعية لدى المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية[1]

ألبيرتو مارتينيللي ، الرئيس الجديد لISSC.

إليسا ريس، نائب الرئيس الجديد ل ISSC.

«كـان التغير الاجتماعي في العصر البصمي» (Digital Age) موضوع المنتدى العالمي للعلوم الاجتماعية الذي نظمه المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية في مونتريال من ١٣ إلى ١٥ أكتوبر ٢٠١٣. أكثر من ١٠٠٠ عالم اجتماعي ومتصرف وخبير في المسائل البصمية أتوا من ٦٠ بلدا شاركوا في المنتدى الذي ضم ما يناهز ٧٥٠ عرضا فضلا عن العديد من الأنشطة الجانبية نظمها شركاء المجلس.

جلبت الجلسات العامة التي ركزت على قضايا بالغة الأهمية للمجتمع المعاصر جمهورا واسعا ومكنت من فرص مناقشات حية مزجت ما بين الاختصاصات العلمية الاجتماعية. دعا المجلس مجموعة نشطة من زمـلاء البحث الشباب فلم يكتفوا بتقديم أعمالهم هم الخاصة فحسب بل وضعوا أسئلة محرجة أثارت المناقشة وشجعونا على خوض بحوث مشاركة.

أشرفـت الجمعية الـدولـيـة لعلم الاجتماع على جلسة انعقدت حول أهم مواضيع علم الاجتماع الكندي الراهن بغية التأسيس للنظر في ما يغنم وما يطمح إليه وكذا في الآثار السلبية واستتباعات العصر البصمي في توليد المعرفة ووضع سياسات التدخل. تحت عنوان « فهم التغير الاجتماعي في العصر البصمي، كندا ٢٠١٣- علم الاجتماع الكندي في الطريق إلى مؤتمر ج د ع اج العالمي ٢٠١٨» ضربت مداخلات أربعة مثالا جيدا من علم الاجتماع الكندي. وضعت باترسزيا ألبانيزي (Patrizia Albanese) الرئيسة المنتخبة للجمعية الكندية لعلم الاجتماع ورئيسة اللجنة التنظيمية المحلية للمؤتمر التاسع عشر العالمي للج د ع اج الذي يزمع عقده في تورنتو سنة ٢٠١٨ وزملاؤها هـوارد رامـوس (Howard Ramos) وريما وايلكس (Rima Wilkes) وشيريل تيلاكساينغ (Cheryl Teelucksingh) مشهدا استباقيا مثيرا للمؤتمر الذي سيعقب مؤتمر يوكوهاما.

شاركت ج د ع اج كذلك في الجلسة التي حملت عنوان « تغيرات المشهد السياسي في القرن الواحد والعشرين: حقوق الإنسان والإيتيقا» التي نظمها ساثس كوبر (Saths Cooper) رئيس الجمعية الدولية لعلم النفس وقد استبقت هذه الجلسة المنتدى القادم الذي ينظّمه المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية حول موضوع «تغيير العلاقات الكونية من أجل عالم عادل». سينعقد المؤتمر الثالث للمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية في دوربـان بجنوب أفريقيا خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥ حيث نأمل مشاركة قوية من ج د ع اج وعلى الخصوص من أعضائها الشباب.

[1] يهنئ المحرر إيليزا رايس التي انتخبت نائبة رئيس للمجلس وألبرتو مارتينيلي الرئيس السابق للج د ع اج ٢٠٠٠-٢٠٠٤ الذي انتخب رئيسا للمجلس في لقاء مونتريال

> فريق التحرير الروسي

بقلم إيلينا زدرافوميسلوفا (Elena Zdravomyslova) ، الجامعة الأوروبية في سان بطرسبورغ وعضو اللجنة التنفيذية للج د ع اج، ٢٠١٠-٢٠١٤

فريقنا مرن. مجموعة المترجمين الرئيسة متكونة من إلينا نيكيفوروفا وأنا كادنيكوفا وآسيا فورونكوفا. يساهم آخرون في المشروع بطريقة منتظمة إلى هذا الحد أو ذاك ونحن نتوقع التحاق أعضاء جددا بالفريق وكذا نوعا من التناوب. نحن ننتمي إلى مؤسسات علمية اجتماعية مختلفة. حاليا تتولى جمعية سان بطرسبورغ لعلم الاجتماع، الفرع الجهوي للجمعية الروسية لعلم الاجتماع، نشر النتائج. جعلنا العمل على النسخة الروسية من المجلة منتبهين إلى المناقشات الراهنة ضمن الجماعة العلمية الكونية وساعدنا على توسيع أفقنا السوسيولوجي. نحن نتعلم الكثير كما نجتهد في التوصل إلى مرادفات لغوية روسية للألفاظ والمقولات. نحن في الحقيقة نتعلم من خلال العمل على الترجمات السوسيولوجية ونتمنى أن تستمر مجلة «حوار كوني» وأن تغطي تنوع الاهتمامات والمناظير السوسيولوجية، ونتمنى لها أن تكتسب شهرة كونية.

آسيا فورونكوفا موسيقية وهي مؤسسة مجموعة موسيقى الروك (Patience Airways) حصلت على شهادة الباكالوريوس في معهد سلومني التابع لجامعة سان بطرسبورغ الحكومية ومعهد بارد بالولايات المتحدة الامريكية. نشرت كتابات عن موسيقى الروك ومجال اهتمامها السوسيولوجي الخاص هي الموسيقى المعدنية القصوى بوصفها ظاهرة شبابية. تعمل مترجمة في المجلة السويولوجية Laboratorium..

آنا كادنيكوفا حاصلة على شهادة ماجستير في علم الاجتماع، تخرجت من الجامعة الأوروبية في سان بطرسبورغ واهتماماتها الآكاديمية تنصب على التجند من أجل الدفاع عن الحياة في روسيا طوال العقد الاخير.

إيلينا زدرافوميسلوفا دكتورة في علم الاجتماع، هي أستاذة في الجامعة الأوروبية في سان بطرسبورغ وهي المديرة المشاركة لبرنامج الجندر بالجامعة، ومنسقة بمركز البحث الاجتماعي المستقل. تتضمن حقول بحثها وتدريسها الدراسات الجندرية والحركات النسوية وطرائق البحث الكيفية. كما تشمل مجالات خبرتها العلاقات الجندرية في روسيا والنظرية النسوية وعلم اجتماع الرعاية والبحث البيوغرافي.

إيلينا نيكيفوروفا زميلة بحث في مركز البحث الاجتماعي المستقل في سان بطرسبورغ. حصلت على شهادة تخرجها من قسم علم الاجتماع بجامعة سان بطرسبورغ الحكومية ودرّست في معهد الدراسات الدولية في جامعة سان بطرسبورغ الحكومية وفي قسم الدراسات الدولية في جامعة ليمريك في إيرلندا. اهتماماتها الآكاديمية الحالية ذات صلة بمجال الحِراك والفضاء وهي اهتمامات بالغة التأثر بالجدال حول المحلية الكونية والعبور ما بين القوميات ودراسات «الحدود. إلى حد الآن ركز بحثها على التحولات الحادثة في الأفضية والهويات ومسارات الحياة في ارتباطها بإعادة تشكل الفضاء السياسي الجارية في الامبراطورية الروسية السابقة بما في ذلك دول البلطيق ولكن من دون الاقتصار عليها وخاصة منها إيستونيا ولتفيا وروسيا الشمالية الغربية والشمال الأقصى الـروسي.إلى المناقشات الراهنة ضمن الجماعة العلمية الكونية وساعدنا على توسيع أفقنا السوسيولوجي. نحن نتعلم الكثير كما نجتهد في التوصل إلى مرادفات لغوية روسية للألفاظ والمقولات. نحن في الحقيقة نتعلم من خلال العمل على الترجمات السوسيولوجية ونتمنى أن تستمر مجلة «حوار كوني» وأن تغطي تنوع الاهتمامات والمناظير السوسيولوجية، ونتمنى لها أن تكتسب شهرة كونية.

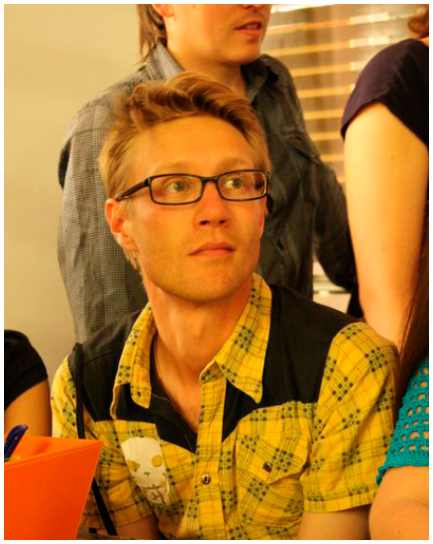

ألكسندر كونداكوف حاصل على الماجستير وهو زميل بحث في مركز البحث الاجتماعي المستقل في سـان بطرسبورغ. تخرّج من المعهد الدولي لعلم اجتماع القانون واهتماماته الآكاديمية هي علم اجتماع القانون ودراسـات اللواطيين. مشروعه الحالي مركز على المجادلات القائمة حول المواطنة الجنسية في روسيا.

يوليا مارتينافيتشيني عضو جامعي في قسم الميديا والإنسانيات الأوروبـيـة (فيلنوس، ليتوانيا) ومرشحة للدكتوراه في قسم الفلسفة. اهتماماتها البحثية تشمل السيميائيات البصرية وإشهار الخدمة العامة وفلسفة الهويات الجماعية وعلم اجتماعها. كانت مذكرة الماجستير التي أنجزتها حول إشهار الخدمة العامة في بيلاروسيا ومميزاته الخطابية

إيكاتارينا موسكاليفا خريجة علم اجتماع من جامعة سان بطرسيورغ الحكومية. اهتماماتها البحثية ذات علاقة بمجال العلاقات العمومية والفن من خلال انخراطها في مشروعين ضخمين وهما International Franchise Festival, Geek Picnic حيث كانت متصرفة في المشروع Critical Mass ٢٠١٣ بوصفها باحثة ومتصرفة . حاليا تشتغل متصرفة في فرع سان بطرسبورغ للمدرسة العليا للدراسات الاقتصادية في روسيا.